غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

صوت الأعمال

العدد 48. يناير (كانون الثاني) 2021

تكنولوجيا المال: أجرأ الأفكار والمبادرات خلال معرض فينتك أبوظبي 2020. الصفحة 12
الطاقة: «أدنوك» تدعم أعمالها باكتشافات نفطية جديدة. الصفحة 18
الاقتصاد الأخضر: كيف تلعب أبوظبي دوراً ريادياً في التوجهات العالمية في التغير المناخي؟ الصفحة 34

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

منصة رقمية ... لإسعاد المتعاملين
Customer Happiness Digital Platform

24/7

- خـدمـات إلـكـتـرونـية — Online Services
- دليل أبـوظـبـي الـتـجـاري — Abu Dhabi Commercial Directory
- فـعـالـيـات ومـؤتـمـرات — Events & Conferences
- تـسـجـيـل الـمـوردين — Suppliers Registration
- خـدمـات قـانـونـيـة — Legal Services
- خدمة الوساطة الودية — Amicable Mediation
- خدمة مراجعة العقود — Contracts Review
- خـدمـة الاسـتـشـارات — Consultancy Service
- خدمة الاستعلام عن الرسوم — Service Cost Calculator

www.abudhabichamber.ae

غـرفـة أبـوظبي الـرقـمـيـة Abu Dhabi Digital Chamber

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، سطّرت رسالتي للترحيب بعام 2020، وكان العالم أجمع على غفلة من جائحة كورونا، ولم نكن لندرك الأثر الذي سيخلفه تفشي جائحة «كوفيد - 19» على الاقتصاد العالمي خلال الأشهر القليلة اللاحقة. وفي حين أن عام 2020 سيخلّد في التاريخ بوصفه عاماً لانتشار الوباء، فإنني أقول في نفسي إنه العام الذي جوبهت فيه التحديات غير المسبوقة بعزم وإصرار وابتكار وإبداع.

كما أنني فخور بالدور الذي قامت به الإمارات العربية المتحدة في تذليل الصعاب ومواجهة تحديات جائحة «كوفيد - 19»، حيث استمرت الحكومات الاتحادية والمحلية في إطلاق المبادرات وتدشين المشروعات التي تصب في مصلحة الوطن. فقد شهدنا عدداً كبيراً من المبادرات والحزم التحفيزية الهادفة إلى دعم الاقتصاد المحلي وضمان استمرارية الأعمال، في وقت حوّل رواد الأعمال التحديات إلى فرص ناجحة.

لقد مكّن هذا العام أصحاب الأفكار المبدعة من الاستفادة من الفرص المواتية والاتجاهات الجديدة واكتشاف الإمكانات التي يمكننا من خلالها صقل عالمنا والمُضي قُدماً إلى الأمام وبسرعة كبيرة.

على نحو متصل، استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الإنجازات في عام 2020، أبرزها إطلاق مسبار الأمل إلى المريخ، الحدث الذي سلط الضوء على مكانة البلاد بوصفها مركزاً للكفاءات والكوادر المختصة بعلوم الفضاء والكون.

إلى ذلك، دخلت البلاد عصر الطاقة النووية الحديثة مع التشغيل الآمن للوحدة الأولى في محطة براكة للطاقة النووية بالعاصمة أبوظبي، أول منشأة في العالم العربي للطاقة النووية السلمية التي تعد قفزة هائلة أخرى في رحلة البلاد نحو مستقبل مستدام مدفوعاً بالطاقة النظيفة والصديقة للبيئة.

ومع دخولنا عام 2021، عام اليوبيل الذهبي للاتحاد، ومنذ تأسيسها تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على ترسيخ مكانتها مثالاً يحتذى على صعيد التطور والتحضر، ويجسد المجتمع الذي يعيش فيه أفراد من مختلف جنسيات العالم، مبادئ التسامح والإخاء والتعاون التي أرسى دعائمها مؤسس الدولة، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه الآباء المؤسسون.

فنحن أمة ملتزمة بشكل تام بالاستثمار وتمكين الشباب الذي سيسهم في ترسيخ مكانة وطننا الإمارات، وأفضل الدول بوصفها مركزاً عالمياً لريادة الأعمال والتكنولوجيا والابتكار، والاستعداد للأعوام الخمسين المقبلة.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن رؤيتنا في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي راسخة ومتأصلة، حيث نلتزم بتوفير ريادة الأعمال ودعم جميع الأعضاء. وسنستمر في دعم مسيرة ومكانة أبوظبي بكونها مركزاً ووجهة بارزة للاستثمار وسنشجع الجيل القادم من رواد الأعمال من خلال سلسلة كبيرة من المبادرات المخصصة.

وفي حين نستذكر الخمسين عاماً الماضية من تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا نضع جُل تركيزنا على العقود الخمسة المقبلة وما ستحمله من تطورات جذرية في جميع القطاعات.

أود للجميع دوام الصحة والسلام والسعادة والازدهار في عام 2021، عام اليوبيل الذهبي لدولة الإمارات العربية المتحدة الحبيبة.

محمد هلال المهيري
مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

مجلة صوت الأعمال ، مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
الإدارة والتحرير، هاتف: 7419 617 2 971+
الإعلان والتسويق، هاتف: 7406 617 2 971+؛ 3414 427 4 971+؛ ص.ب: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: m.haj@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
الموقع الشبكي: www.adcci.gov.ae
للاشتراك السنوي في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

موتيفيت ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت
مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 427 4 971+ فاكس: 2261 428 4 971+
connect@motivate.ae ;motivatemedia.com

إن وجهات النظر الواردة في هذه المجلة لا تعكس بمجملها وجهة نظر غرفة أبوظبي أو الناشر.

يناير (كانون الثاني) 2021

6
50 عاماً من المستقبل
النمو والازدهار اللذان حققتهما الإمارات العربية المتحدة في مؤشرات التنافسية العالمية والتطور التقني القائم على المعرفة والابتكار وريادة الأعمال، مكّنتها\ من أن تكون أنموذجاً يُحتذى. وبعد مرور خمسين عاماً على تأسيسها، وضعت الحكومة الإماراتية خططاً طموحة في رسم ملامح مستقبل الدولة استعداداً للخمسين عاماً المقبلة.

12
مظلة متكاملة لقيادة ثورة تكنولوجيا المال
«فينتك أبوظبي 2020» يرتقي بمكانته العالمية ويحتفي بأجرأ الأفكار والمبادرات التي تقود عجلة القطاع.

18
دخول عام 2021 من الباب الكبير
مع دخول عام 2021، تحظى شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بفرصة كبيرة لتطوير أعمال التكرير والبتروكيماويات مدفوعة باكتشافات نفطية جديدة في العاصمة الإماراتية.

24
نبض الأمان..
الطلب على أحدث المشروعات التطويرية لشركة الدار العقارية، فضلاً عن النتائج المبهرة خلال الربع الثالث من عام 2020، كل ذلك وأكثر يعكس مرونة قطاع العقار في أبوظبي.

30
مستقبل الغذاء
من خلال الاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الحديثة والحلول المبتكرة، تمكنت إمارة أبوظبي من تحقيق قفزات نوعية في التنمية الزراعية المستدامة.

34
مسرّعات الأعمال المستدامة
بينما يبحث العالم عن حلول للنمو الأخضر، تقود أبوظبي ركب التحول الإيجابي في قضايا المناخ.

38
الإمارات وقيادة التنافسية حول العالم
الحكومة الإماراتية تتبنى قانوناً جديداً للتملك الأجنبي للشركات التجارية في البلاد، القرار الذي من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في الاقتصاد المحلي.

44
آفاق ثنائية مشتركة للنمو
دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر في مد جسور التعاون البنّاءة مع أوزبكستان في ظل رؤية مشتركة لتحقيق المزيد من النمو والنجاحات على صعيد المجالات كافة.

48
الأخبار
أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

بوابة الموردين
Vendor

باقة متميزة
من الخدمات المبتكرة

سجل الآن

vendor.abudhabichamber.ae

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

عاماً من المستقبل

النمو والازدهار اللذان حققتهما الإمارات العربية المتحدة في مؤشرات التنافسية العالمية والتطور التقني القائم على المعرفة والابتكار وريادة الأعمال، مكّنتها من أن تكون أنموذجاً يُحتذى. وبعد مرور خمسين عاماً على تأسيسها، وضعت الحكومة الإماراتية خططاً طموحة في رسم ملامح مستقبل الدولة استعداداً للخمسين عاماً المقبلة.

نجحت الإمارات العربية المتحدة في مسيرتها التنموية منذ تأسيسها، وتغلبت على مختلف التحديات العالمية من خلال استراتيجيتها في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، ومواصلتها استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي أسهمت بدورها في تعزيز إجمالي الناتج المحلي، وتصبح واحدة من أكثر اقتصادات العالم انفتاحاً.

وبحسب معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها هي دولة مستقبل، وهو ما ترجمته مسيرتها التنموية منذ البدايات الأولى والاعتماد بشكل رئيس على قطاع النفط، وأضاف في كلمته التي ألقاها خلال تدشين المجلس الاستشاري الدولي للاقتصاد الجديد مؤخراً: «في أقل من 49 عاماً فقط دخلت الدولة صناعة الفضاء والطائرات والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك نتيجة اتخاذ الحكومة قرارات شجاعة للاستثمار في البنية التحتية والتقنية وتطوير قدراتها بوصفها وجهة للسفر والشحن وتأسيس شركات الطيران والموانئ العالمية وتطوير مراكز أبحاث في الفضاء والطاقة النظيفة وغيرها».

واستطرد قائلاً: «اليوم، تعمل الدولة وفق رؤية تنموية طموحة للخمسين عاماً المقبلة. ويُمثل توفير قراءة دقيقة وواقعية للمشهد الاقتصادي الراهن وتحليل المؤشرات واستنباط الاحتمالات، أمراً ضرورياً لتطوير الخطط والمبادرات

«نريد أن يشارك الكبير والصغير، والمواطن والمقيم في تصميم الخمسين عاماً التالية لدولة الإمارات. نريد أن نشحذ الهمم كما شحذها الآباء المؤسسون، ونريد أن نصنع التاريخ كما صنعوه، ونريد أفضل دولة في العالم كما كان هدفهم دوماً».

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان،
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة،
رئيس اللجنة العليا للاستعداد للخمسين

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، خلال الإعلان عن تدشين مهمة الإمارات لاستكشاف القمر في شهر سبتمبر الماضي.

الداعمة للتوجهات الاستراتيجية الوطنية، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة المجلس الاستشاري الدولي للاقتصاد الجديد».

ويعد المجلس الاستشاري الدولي للاقتصاد الجديد، أول مجلس من نوعه يضم نخبة من الخبراء والمستشارين الدوليين وصانعي السياسات الاقتصادية، فضلاً عن كوادر وطنية مؤثرة تسهم في تطوير وصياغة العديد من برامج التنمية الاقتصادية في الدولة.

يهدف هذا المجلس الذي أطلقته وزارة الاقتصاد حديثاً، إلى الجمع بين 15 مفكراً ومؤثراً رائداً من جميع أنحاء العالم لاستكشاف القضايا الاقتصادية الرئيسة التي سيواجهها الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على دولة الإمارات العربية المتحدة وفهم التغييرات الكبيرة.

يقول معالي بن طوق: «المجلس تجربة جديدة تطورها دولة الإمارات العربية المتحدة. وسنعمل من خلالها على تطوير أفكار ومقترحات وصياغة سياسات اقتصادية جديدة».

وأضاف معاليه: «توفير قراءة دقيقة وواقعية للمشهد الاقتصادي الراهن وتحليل المؤشرات واستنباط الاحتمالات، تمثل أمراً ضرورياً لتطوير الخطط والمبادرات الداعمة للتوجهات الاستراتيجية الوطنية».

على نحو متصل، فإن تأسيس المجلس الاستشاري الدولي للاقتصاد الجديد دليل يؤكد على نهج التفكير المستقبلي الذي تتبناه الإمارات العربية المتحدة، والذي يهدف إلى توجيه البلاد نحو مستقبل مزدهر ومشرق.

وتعد الإمـارات العربية المتحدة أنموذجاً يحتذى في كيفية تحقيق التغيير الهادف والفعال في البلاد من خلال التخطيط الاستراتيجي المتقن. فمنذ الإعلان عن تأسيس دولة الإمـارات العربية المتحدة في عام 1971، عملت الحكومة بشكل مستمر على تقليل اعتماد البلاد على قطاع النفط والنهوض باقتصاد قائم على المعرفة واتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي.

دخلت الإمارات العربية المتحدة عام الاستعداد للخمسين برؤية طموحة ترسخ ثقافة التميز والتقدم في مؤشرات التنافسية وتحقيق قفزات نوعية في المجالات كافة. ومع دخولها عام 2021، تستمر القيادة الرشيدة في التركيز على خطط تطوير البلاد واستشراف المستقبل.

وقد شارك ما يزيد على ألف وزير ومسؤول حكومي وموظف من الجهات الاتحادية والمحلية في سلسلة من

← أسهم برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة الذي أطلقته «أدنوك» في عام 2018، بإعادة ضخ 12 مليار دولار أميركي إلى الاقتصاد الإماراتي.

← أسهم مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ وإطلاق مسبار الأمل في تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن تقرير مؤسسة براند فايننس لعام 2020.

↑ معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد.

الاجتماعات التشاورية لبحث مستقبل الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع خطط التطوير والتصورات والتوجهات الاستراتيجية للخمسين عاماً المقبلة، بما يعزز ريادة الإمارات إقليمياً وعالمياً.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، ركزت هذه الاجتماعات على عدد من المحاور، أهمها بيئة الأعمال وتحفيز ريادة الأعـمـال، والتجارة الخارجية والشراكات واستقطاب الاستثمارات وأصحاب المواهب والمهارات، وبناء قدرات الكوادر الوطنية وتأهيلها لقيادة اقتصاد المستقبل، بما يعزز ريادة الدولة اقتصادياً.

حضر الاجتماعات معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الذي أوضح أن وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ستعمل على إرساء بنية تحتية تنظيمية قادرة على تمكين وتحفيز الاستفادة من ابتكارات وتقنيات العصر الصناعي الرابع لدفع عجلة نمو القطاع، وتعزيز تنافسية صناعاتنا الوطنية وزيادة إسهاماتها في إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى تعزيز القيمة المحلية المضافة ودعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

وأشـار معاليه إلى أن برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة سيسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، وتحفيز الابتكار، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

جدير بالذكر أن برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة أطلقته شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في عام

↑ معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزير الدولة للتكنولوجيا المتقدمة، رئيس مجلس إدارة وكالة الإمارات للفضاء.

2018، وتبنته منذ الإعــلان عنه كل من شركة مبادلة للاستثمار ومؤسسة الإمــارات للطاقة النووية وموانئ أبوظبي وشركة الــدار العقارية، حيث يدفع البرنامج الشركات إلى الأخذ بالاعتبار حجم العائد على الاقتصاد الوطني من خلال منح العقود، مثل مصدر الموارد والمواد وتشغيل العمالة المحلية.

وقد نجح هذا البرنامج في إعادة أكثر من 20 مليار دولار أميركي إلى اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وتوفير ما يزيد على 2000 وظيفة في القطاع الخاص حتى الآن.

من ناحيتها، أكدت معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة الدولة للتكنولوجيا المتقدمة، رئيس مجلس إدارة وكالة الإمارات للفضاء، تنامي دور قطاع الفضاء في دعم الاقتصاد المحلي، وأفادت معاليها بأن المرحلة المقبلة ستشهد مضاعفة العمل لتحقيق رؤية الإمارات في ريادة قطاع الفضاء من خلال تأهيل جيل متخصص قادر على الإسهام في نمو القطاع الفضائي.

وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة دول المنطقة في تقرير «العلامة التجارية الوطنية» الذي أوضح أن استكشاف الفضاء ساعد الدولة في جعلها أقوى وأكثر علامة وطنية ذات قيمة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما جاءت الدولة ضمن تقرير مؤسسة براند فايننس لعام 2020، بالمركز الـ 18، وتتقدم بذلك مركزين عن عام 2019، بقيمة إجمالية بلغت 2,45 تريليون درهم (672 مليار دولار أميركي).

يُذكر أن مؤسسة براند فايننس تعمد إلى تقييم 5 آلاف من كبرى العلامات التجارية في العالم سنوياً، حيث ترصد ما يزيد على 100 علامة تجارية وطنية ذات قيمة أكثر وأقوى تأثيراً.

في هذا الشأن، يقول ديفيد هاي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة براند فايننس: «إن الجهود التي تبذلها الإمارات لتعزيز مكانتها على المستوى العالمي وترسيخ علامتها التجارية الوطنية، أسهمت في وضع الدولة في بؤرة الاهتمام العالمي ونجحت في ترسيخ صورتها الإيجابية لدى الجمهور العالمي»، مشيراً إلى الأثر الإيجابي الكبير للمشروعات والمبادرات الجديدة التي أطلقتها الدولة لا سيّما مشروع الإمــارات لاستكشاف المريخ واستضافة إكسبو 2020 دبي.

وأضاف: «أسهم الإطلاق الناجح لمسبار الأمل وما صاحبه من تغطية إعلامية واسعة على مستوى العالم بشكل كبير في تعزيز العلامة التجارية الوطنية للدولة على الرغم من تفشي جائحة كورونا، حيث تقّدر قيمة إسهام مهمة المسبار وحدها للعلامة التجارية الإماراتية بنحو 6,8 مليارات دولار أميركي، علماً أن كلفة تطوير المشروع وعملية الإطلاق والتشغيل لم تتعد 200 مليون دولار أمريكي».

وشهد مشروع الإمــارات لاستكشاف المريخ إطلاق مسبار الأمل من مركز تانيغاشيما الفضائي باليابان في 19 يوليو 2020. ويواصل المسبار بنجاح رحلته التاريخية، ومن المتوقع أن يصل إلى الكوكب الأحمر في 9 فبراير عام 2021.

إلى ذلك، أعلنت وكالة الإمارات للفضاء ومركز محمد بن راشد للفضاء عن إطلاق مبادرات «جيل الأمل» ضمن مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ «مسبار الأمل» الرامية إلى تنمية روح الاستكشاف والبحث العلمي لدى الشباب والطلبة وتعزيز شغفهم تجاه علوم وهندسة الفضاء والبحث العلمي، ومن المتوقع استمرارها حتى نهاية شهر يناير الحالي.

↑ معالي ناصر بن ثاني الهاملي، وزير الموارد البشرية والتوطين.

يقول عمران شرف، مدير مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ «مسبار الأمل»: «بلوغ كوكب المريخ ليس هدفنا النهائي، لكنه يعني خلق ثقافة مجتمعية مبنية على البحث العلمي والاستكشاف والابتكار».

بعد أن أطلق «مسبار الأمل» بنجاح، أعلنت الإمارات العربية المتحدة أن قمر محمد بن زايد الاصطناعي سيكون القمر الاصطناعي الثاني الذي يتم تطويره وتصنيعه بالكامل في الدولة بأيدي كفاءات وطنية، في حين ستكون مهمة الإمارات لاستكشاف القمر أول رحلة إماراتية وعربية استكمالاً لاستراتيجية الدولة في استكشاف الفضاء الخارجي.

وخلال الاجتماع التشاوري الحكومي، تحدث معالي عمر سلطان العلماء وزير الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد، عن الاقتصاد الرقمي. وأكد معاليه أن قطاع الاقتصاد الرقمي داعم مهم لجهود تعزيز تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العالمي، لإسهاماته الكبيرة في التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل وأسواق وقطاعات ناشئة جديدة، ودوره في تمكين المجتمع بأدوات الثورة الصناعية الرابعة والبنية التحتية المتطورة في مجال التكنولوجيا والابتكار.

من جهته، أفاد معالي ناصر بن ثاني الهاملي، وزير الموارد البشرية والتوطين، بأن وزارة الموارد البشرية والتوطين تؤكد على استقطاب المهارات والكفاءات العالمية والاستثمار في الطاقات لمواكبة متطلبات سوق العمل مستقبلاً.

ولا تقتصر مهمة وضع رؤية طويلة الأمد على المسؤولين الحكوميين فقط. ففي شهر سبتمبر الماضي، وتجاوباً مع إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مشروع تصميم الخمسين عاماً المقبلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، دشن سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس اللجنة العليا للاستعداد للخمسين، المنصة الرقمية لإشراك أفراد المجتمع كافة في تصميم مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة ووضع محاور ومكونات خطة مئوية الإمارات، الخطة التنموية الشاملة للإمارات خلال الخمسين عاماً التالية.

يقول سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان: «قبل خمسين عاماً تبنى الآباء المؤسسون مفهوم المشاورة في تصميم الإمارات التي نعيشها اليوم».

وأضاف سموه: «نستلهم من الآباء المؤسسين الهمة والعزيمة وإشراك أفراد المجتمع في تصميم الإمارات التي نعيشها اليوم، تصميم المستقبل سيكون بالهمة ذاتها، وبالعزيمة ذاتها، وبالروح ذاتها. نريد أن يشارك الكبير والصغير، والمواطن والمقيم في تصميم الخمسين عاماً التالية لدولة الإمارات. نريد أن نشحذ الهمم كما شحذها الآباء المؤسسون، ونريد أن نصنع التاريخ كما صنعوه، ونريد أفضل دولة في العالم كما كان هدفهم دوماً».

تعد المنصة الرقمية لتصميم مستقبل الإمارات www.UAEnext50.ae، أداة للتفاعل المجتمعي تتيح لأفراد المجتمع من المواطنين والمقيمين الإسهام بأفكارهم لتصميم مئوية الإمارات، حيث تستقبل المنصة أفكار أفراد المجتمع وتصميماتهم في مختلف المجالات، بما فيها الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والبيئة والإسكان والسياحة وريادة الأعمال والاستثمار، والقيم المجتمعية، والثقافة والأمن الغذائي والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من المجالات التي يمكن لأفراد المجتمع تقديم أفكارهم ضمنها.

على نحو متصل، يقوم القطاع الخاص بدور محوري في هذا المشروع، حيث تشارك الشركات الوطنية والعالمية وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة ورواد الأعمال في مجموعة من الندوات الحوارية، فضلاً عن جلسات للعصف الذهني.

← ديفيد هاي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة براند فايننس.

مظلة متكاملة لقيادة

ثورة تكنولوجيا المال

«فينتك أبوظبي 2020» يرتقي بمكانته العالمية ويحتفي بأجرأ الأفكار والمبادرات التي تقود عجلة القطاع.

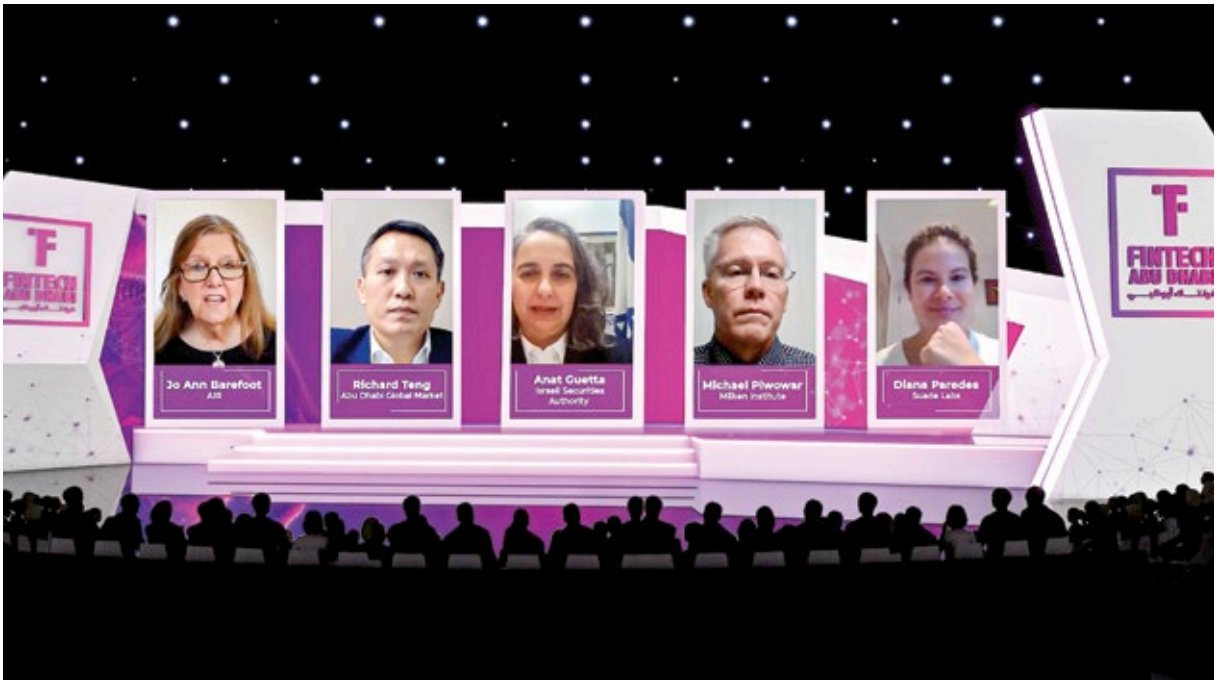

↑ أكثر من 130 متحدثاً دولياً شاركوا في الندوات الحوارية خلال «فينتك أبوظبي 2020».

أدى تفشي «كوفيد - 19» إلى تأجيل معظم الخطط والمشروعات، ولا يزال التحدي يكمن في اختبار المرونة والقدرة على مجابهة التغييرات المصاحبة لهذه الجائحة والتكيف معها، الأمر الذي أتاح فرصة غير مسبوقة لمراجعة وإعادة النظر في الخطط الموضوعة والتركيز على تطوير القطاعات كافة والاستعداد للمستقبل، خاصة الاقتصاد الرقمي.

ومع نمو عدد الشركات التكنولوجية الناشئة في سوق أبوظبي العالمي بنسبة 80% وتضاعف أنشطة رأس المال الجريء ثلاث مرات، مقارنة بعامي 2019 و2020، تعد العاصمة الإماراتية أبوظبي مركزاً نابضاً لثورة تكنولوجيا المال العالمية.

كانت تلك رسالة معالي عبدالحميد محمد سعيد الأحمدي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، خلال فعاليات وجلسات مؤتمر فينتك أبوظبي الذي يعد أكبر حدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يركز على ابتكارات الخدمات المالية.

وقد اختُتمت فعاليات «فينتك أبوظبي 2020» الذي عُقد تحت رعاية سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان، نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وباستضافة كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسوق أبوظبي العالمي، في أواخر شهر نوفمبر العام الماضي. واستضاف الحدث الذي أطلق افتراضياً ما يزيد على 130 متحدثاً عالمياً من مصارف مركزية حول العالم وصانعي السياسات وجهات تنظيمية ومشرعي القوانين المالية ومستثمرين ورواد قطاع تكنولوجيا المال. كما شارك في الحدث أيضاً، نحو 25 ألف مشارك من مختلف أرجاء العالم على مدى 3 أيـام، في حين عرضت 100 شركة رائـدة في قطاع تكنولوجيا المال من 28 دولة ابتكاراتها أمام المستثمرين.

وأكد معالي أحمد علي الصايغ، وزير دولة رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي، في كلمته الافتتاحية لجلسات «فينتك أبوظبي»، أن عام 2020 منحنا مزيداً من الوقت لإعادة التفكير واعتماد وجهات نظر جديدة. مشيراً إلى أن ذلك العام شكّل فرصة لمراجعة وتحويل وتعزيز عروض القيمة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، بطريقة مؤثرة وشاملة ومستدامة.

«يسعى سوق أبوظبي العالمي باستمرار إلى العمل مع شركائه الاستراتيجيين محلياً وعالمياً لدعم الخطط والرؤى الاقتصادية للعاصمة الإماراتية وإمارات الدولة كافة، بهدف تعزيز أجندة التكنولوجيا المالية».

ظاهر بن ظاهر المهيري،
الرئيس التنفيذي لسلطة التسجيل لدى سوق أبوظبي العالمي

وعن رأيه حول جائحة كورونا، أفاد معالي الصايغ، بأن الجائحة أتاحت فرصة غير مسبوقة للاستعداد وإعادة ابتكار أنفسنا استعداداً للمستقبل الرقمي والاقتصاد الرقمي الذي يحفز المزيد من النمو والتأثير الاجتماعي من خلال تحقيق الأهداف المالية المستدامة والمساواة بين الجنسين والشمول المالي.

وأضاف معاليه: «منذ البداية، عمدنا إلى تضمين التقنيات والرقمنة في بناء نظامنا البيئي وتطوير عملياتنا. وكجزء من استراتيجية أعمالنا نقوم بتمكين المبتكرين ورواد الأعمال في أبوظبي، لا سيما شركات التكنولوجيا المالية، من أجل الحصول على الدعم اللازم لهم للابتكار الهادف. كما أننا نهدف من خلال ذلك إلى دعم النمو والاقتصاديات المؤثرة. لقد رأينا كيف يمكن للابتكار ان يحفز حياة الأفراد بغض النظر عن عرقهم وجنسياتهم. فالتكنولوجيا المالية تتفاعل مع جميع القطاعات كي تخلق التآزر والقيمة».

وتضمنت أجندة فعاليات «فينتك أبوظبي 2020» الذي أقيم بالتعاون مع شركة مصدر وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي وهيئة أبوظبي الرقمية وهيئة المساهمات المجتمعية - معاً، منتدى فينتك الحكومي وتحدي الابتكار وحلقة شبابية وجوائز فينتك أبوظبي، وإكسبو فينتك الذي سلط الضوء على الشركات الناشئة المحلية والدولية من برنامجه الخاص لتسريع الأعمال.

واستضاف منتدى فينتك الحكومي تحت مظلته صانعي سياسات، إقليميين وعالميين، وأصحاب أفكار شمولية ومشرّعين، لتعزيز التعاون المشترك ومناقشة التحديات التي يواجهها قطاع المال اليوم.

وقال محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال المنتدى: «تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز مكانتها بوصفها مركزاً مالياً عالمياً يتيح الفرص في مجال التكنولوجيا المالية، بما يتوافق وأفضل المعايير الدولية. ويكمن هدف المصرف المركزي في القيام بدور استباقي فيما يتعلّق بتطوير بيئة ملائمة ومتطورة للتكنولوجيا المالية».

من جهته، قال معالي عبدالحميد محمد سعيد الأحمدي الذي أكد أن استراتيجية تكنولوجيا المال في المصرف المركزي تقوم على الابتكار والتعاون: «نشجع البنوك على تبني الرقمنة والتكنولوجيا المالية لتعزيز خيارات المستهلكين والاستفادة من فرص السوق الجديدة».

وأضاف معالي الأحمدي: «في المصرف المركزي نولي جميع الإجراءات التي تمكن بنية تكنولوجيا المال التحتية

↑ وقّع سوق أبوظبي العالمي مذكرة تفاهم مع بنك هبوعليم تهدف إلى تطوير والترويج لابتكارات التكنولوجيا المالية وبيئات العمل وتعزيز الفرص.

ومجتمع القطاع لتحقيق النمو اهتماماً كبيراً. كما أننا نعمل على خلق نظام اقتصادي يعتمد على التكنولوجيا من أجل تحسين الكفاءة وتجربة المتعاملين وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر».

على نحو متصل، استمع حضور منتدى فنتيك الحكومي إلى ماهية عمل المصرف المركزي مع الشركاء الاستراتيجيين بهدف تطوير عدد من المنصات الرقمية، مثل نموذج «e-KYC» الذي يعد من الحلول التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنصة تكنولوجيا متطورة لسجلات التجارة المالية.

يقول معالي الأحمدي: «ليست هذه سوى أمثلة لإنجازات مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي المستقبلية، ونحن فخورون بها ونتطلع إليها قدماً. فقد ساعدتنا هذه المبادرات على القيام بدور ريادي في تحقيق استراتيجية تكنولوجيا المال لدولة الإمارات العربية المتحدة وتحقيق تقدم كبير في منظومة التحول الرقمي وطموحات التنوع الاقتصادي».

جلسة «FT100»

مجموعة من المشروعات الناشئة تم تسليط الضوء عليها خلال «فينتك أبوظبي 2020»

IFUNDWOMEN

صندوق تمويلي للأعمال المملوكة للمرأة والأفراد الراغبين بدعمها من خلال توفير رأس المال والتدريب والعلاقات.

Now Money

يستخدم تقنية الصيرفة الهاتفية لجمع الحسابات والحوالات للمجتمع الذي لا يستخدم الخدمات البنكية في منطقة الشرق الأوسط.

FinaMaze

أول مدير أصول قائم على الذكاء الاصطناعي في المنطقة، حيث يستمد إلهامه من الأكاديميين الفائزين بجائزة نوبل ويلتزم بتذليل الصعاب في قطاع الاستثمار.

↑ معالي عبدالحميد محمد سعيد الأحمدي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يُلقي كلمته الرئيسة خلال «فينتك أبوظبي 2020».

ويهدف المصرف المركزي إلى تحقيق تطورات أخرى في مختلف مجالات البحث والتطوير لتكنولوجيا المال والتنسيق في السياسات التشريعية ومبادرات صناديق الاختبارات المشتركة وبرنامج تنمية مواهب تكنولوجيا المال الخاص به.

وأضاف معالي الأحمدي: «لقد قطعنا شوطاً كبيراً في وقت قصير منذ تأسيس مكتب تكنولوجيا المال التابع لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 2020. وبدأنا حينها ملاحظة التطور في تبني المبادرات المذكورة لتشمل عدداً من الشركات الناشئة المميزة في الإمارات العربية المتحدة. كل هذه الإنجازات تعكس واقعاً مهماً، وهو أن الدولة لم تعد على هامش ثورة التكنولوجيا المالية العالمية، بل قريباً ستصبح في قلبها».

وتأكيداً على رغبة الإمارات العربية المتحدة في توطيد التعاون الدولي، فتح التوقيع على معاهدة السلام باب التعاون على مصراعيه في مجال تكنولوجيا المال بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وهو ما انعكس قبل أيام قليلة من انطلاق مهرجان فينتك أبوظبي، حين وقّع سوق أبوظبي العالمي مذكرة تفاهم مع بنك هبوعليم تهدف إلى تطوير والترويج لابتكارات التكنولوجيا المالية وبيئات العمل وتعزيز الفرص، الأمر الذي من شأنه دعم التحول الرقمي لقطاع الخدمات المالية بين البلدين.

في هذا الشأن، يقول ظاهر بن ظاهر المهيري، الرئيس التنفيذي لسلطة التسجيل لدى سوق أبوظبي العالمي: «يسعى سوق أبوظبي العالمي باستمرار إلى العمل مع شركائه الاستراتيجيين محلياً وعالمياً لدعم الخطط والرؤى الاقتصادية للعاصمة الإماراتية وإمارات الدولة كافة، بهدف تعزيز أجندة التكنولوجيا المالية. ومن خلال هذا التعاون مع بنك هبوعليم سنعمل على تطوير قطاع الصيرفة والخدمات المالية في كلتا السلطتين».

من جانبه، أوضح دوف كوتلر، الرئيس التنفيذي لبنك هبوعليم، أن هذه الاتفاقية تعد تقدماً كبيراً، حيث ستتيح

«نحرص دائماً على مواكبة التطورات السريعة والتغييرات في وقتنا الحاضر. كما أن المؤسسة الاتحادية للشباب تؤمن بقوة الشباب في تصميم وتصور المستقبل».

معالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعي،
وزير دولة لشؤون الشباب

لشركات التكنولوجيا المالية ومتعاملي بنك هبوعليم الوصول إلى عالم جديد من الفرص. وأضاف: «نحن فخورون بأن نكون أول بنك يوقع اتفاقية كهذه من شأنها إرساء العلاقات بين البلدين».

تجدر الإشارة إلى أن دوف كوتلر شارك في فعاليات «فينتك أبوظبي 2020» بوصفه أحد المتحدثين، في وقت أكد فيه محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، على الإمكانات الاقتصادية بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المال.

على نحو متصل، ترأست حلقة الشباب التي استضافها فينتك أبوظبي، معالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعي، وزير دولة لشؤون الشباب، وخلال الجلسة أكدت معاليها أن التكنولوجيا المالية أولوية للحكومات الساعية للاستثمار في المستقبل، وأن الإمارات العربية المتحدة في مصاف هذه الدول. وأضافت: «نحرص دائماً على مواكبة التطورات السريعة والتغييرات في وقتنا الحاضر. كما أن المؤسسة الاتحادية للشباب تؤمن بقوة الشباب في تصميم وتصور المستقبل».

وفي ختام فعاليات مهرجان فينتك أبوظبي، تم تسليط الضوء على أحدث المستجدات والتوجهات الحديثة لقطاع تكنولوجيا المال، بما في الذكاء الاصطناعي وتقنية بلوك تشين ورأس المال المغامر وتقدم الشركات الناشئة.

يقول ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي: «نوظف

← ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي.

في سوق أبوظبي العالمي التكنولوجيا لتسهيل وصول الشركات إلى المزيد من الأسواق وإدارة المخاطر في الوقت ذاته».

وأضاف تنج: «كما أن المختبر التنظيمي للسوق الذي يعد ثاني أكثر المختبرات نشاطاً على مستوى العالم، أتاح لنا أن نكون قريبين من المبتكرين ورواد الأعمال، حيث نحاول فهم نماذج أعمالهم بما يمكننا من تحديد كيفية إدارتنا للمخاطر والتوصل إلى أطر تنظيمية ملائمة تدعم نمو الأعمال».

إن نجاح مهرجان فينتك أبوظبي 2020 يؤكد التزام العاصمة الإماراتية في دعم واعتناق الأفكار الجريئة والمبادرات التي تدفع بعجلة القطاع نحو الأمام واستشراف المستقبل.

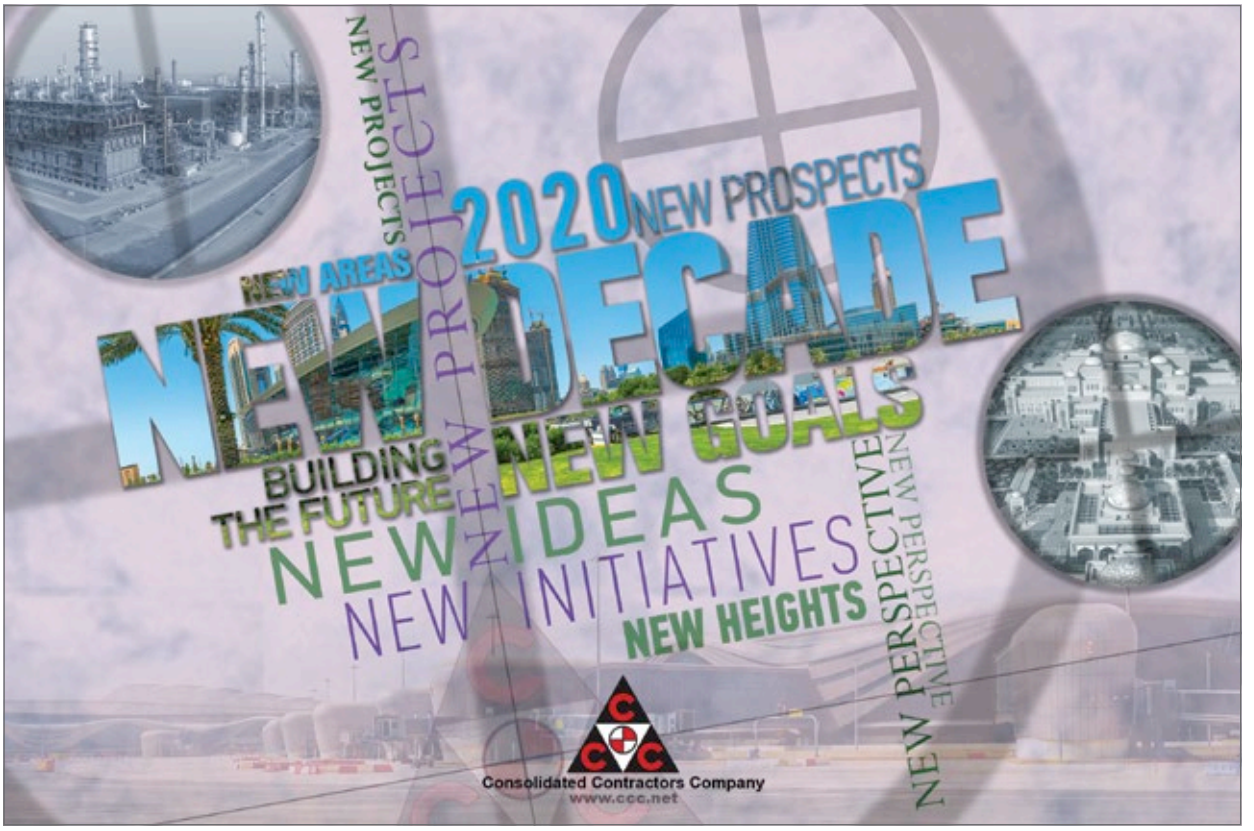

دخول عام 2021 من الباب الكبير

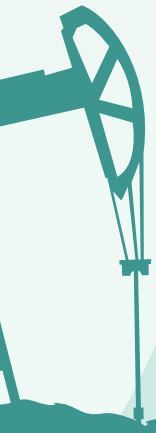

مع دخول عام 2021، تحظى شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بفرصة كبيرة لتطوير أعمال التكرير والبتروكيماويات مدفوعة باكتشافات نفطية جديدة في العاصمة الإماراتية.

يتقدم قطاع الطاقة بأبوظبي ويدخل العام الجديد بخطى راسخة بعد اكتشاف شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنــوك) مـوارد نفطية جديدة مستدامة في أبوظبي، واعتماد زيادة الاستثمارات الرأسمالية بقيمة 122 مليار دولار أميركي، الأمر الذي من شأنه تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فقد أعلن المجلس الأعلى للبترول مؤخراً عن اكتشافات نفطية جديدة غير تقليدية قابلة للاستخلاص في مناطق برية، وتقدر كمياتها بما يصل إلى قرابة 22 مليار برميل من النفط، لتتجاوز بذلك بعضاً من الحقول الرئيسة من حيث الموارد، إضافة إلى زيادة احتياطيات النفط التقليدية بنحو ملياري برميل من النفط في إمارة أبوظبي.

جاء هذا الإعلان خلال اجتماع المجلس الذي ترأسه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة نائب رئيس المجلس الأعلى للبترول الذي أوضح أن الاكتشافات النفطية الجديدة هذه، جاءت نتيجة لجهود «أدنوك» الحثيثة لتحقيق أقصى قيمة ممكنة من احتياطيات الموارد الهيدروكربونية لصالح وخدمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي مساعيها نحو تحقيق أهدافها، وزيادة الإنتاج لما يصل إلى 5 ملايين برميل من النفط يومياً بحلول عام 2030، نجحت «أدنوك» في رفع قدرتها الإنتاجية للنفط الخام إلى أكثر من 4 ملايين برميل يومياً في عام 2020.

وستسهم الموارد الجديدة في زيادة احتياطيات الدولة من موارد النفط التقليدية إلى 107 مليارات برميل من النفط القابل للاستخلاص، في حين أن إمكانات الإنتاج من مكامن النفط غير التقليدي الحديثة تُصنّف جنباً إلى جنب مع أكبر عمليات النفط الصخري إنتاجاً في أميركا الشمالية.

على نحو متصل، تدعم موارد النفط التقليدية وغير التقليدية قدرات «أدنوك» في إنتاج كميات إضافية من خام «مربان» الذي يعد من أفضل أنواع النفط الخام حول العالم، بفضل خصائصه الكيميائية الفريدة ومستويات إنتاجه الثابتة والمستقرة.

وذكـرت وكالة أنباء الإمـارات (وام) في تقريرها، أن الموارد الجديدة ستسهم في تعزيز أمن الطاقة بالدولة، وترسيخ مكانتها مورّداً عالمياً رئيساً وموثوقاً لأجود أنواع النفط الخام.

في هذه المناسبة، أفاد معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها، بأن الاكتشاف الجديد يجسد مدى كفاءة «أدنوك» في تسريع وتيرة استكشاف وتطوير موارد أبوظبي الهيدروكربونية غير التقليدية، ويمثل إنجازاً كبيراً لتطور قطاع الموارد غير التقليدية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أشار معاليه إلى أن زيادة احتياطيات الدولة من موارد النفط التقليدية تؤكد على الجهود الجبارة التي تقوم بها الشركة للبحث عن فرص جديدة لتحقيق القيمة من مواردها الهيدروكربونية، ما يضمن تعزيز مكانتها بوصفها مزوداً عالمياً موثوقاً للطاقة على المدى البعيد.

وأضاف معاليه: «إن أدنوك مستمرة بالعمل على تطوير مشروعات استثمارية واسعة النطاق في الرويس لتحقيق أقصى قيمة ممكنة من كل برميل نفط نقوم بإنتاجه، وذلك تماشياً مع توجيهات القيادة ومع استراتيجيتنا الرامية إلى توسيع عملياتنا في مجال التكرير والبتروكيماويات التي يأتي في مقدمتها خطط تطوير الرويس وتحويلها إلى مركز عالمي حيوي للنمو الصناعي والتنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزيز قدراتنا في التسويق والإمداد والتداول بما يحقق قيمة أكبر من منتجاتنا».

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة نائب رئيس المجلس الأعلى للبترول، خلال ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للبترول مؤخراً.

من جهته، أوضح معالي سهيل المزروعي، وزير الطاقة والبنية التحتية، أن الاكتشافات تدعم خطط دولة الإمارات على مدى الخمسين عاماً المقبلة.

وأضاف معالي المزروعي: «ستسهم هذه الاكتشافات أيضاً، في استقطاب الكثير من الاستثمارات الأجنبية التي ترى الدولة ملاذاً آمناً في ظل ما يشهده العالم من تحولات متسارعة، ومنصة لخلق فرص استثمارية جديدة في جميع مراحل ومجالات قطاع النفط».

إلى ذلك، اعتمد المجلس الأعلى للبترول خلال الاجتماع أيضاً، خطة «أدنوك» لزيادة استثماراتها الرأسمالية إلى 448 مليار درهم خلال السنوات الخمس المقبلة التي ستمكّن الشركة من تحقيق النمو الذكي. وتعتزم «أدنوك» من خلال هذه الخطة إعادة توجيه 160 مليار درهم (43,6 مليار دولار أميركي) إلى الاقتصاد المحلي في الفترة بين 2021 - 2025 عبر برنامجها لتعزيز القيمة المحلية المضافة.

إن من شأن خطة «أدنوك» لزيادة استثماراتها الرأسمالية تمكينها من تحقيق النمو والتوسع في مجالات الأعمال كافة، بما في ذلك عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج

والغاز والتكرير والبتروكيماويات، ودعم وتطوير قدرات الشركة في مجال تسويق وتداول المنتجات.

يقول معالي الدكتور الجابر: «بعد اعتماد المجلس الأعلى للبترول خطة زيادة استثمارات رأس المال في أدنوك، تسعى الشركة إلى تعزيز مكانتها وقدراتها ومرونتها لمتابعة دورها الرائد في تحقيق قيمة مستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة على المدى البعيد وخلق فرص استثمارية جديدة للقطاع الخاص المحلي وتوفير فرص عمل للمواطنين عبر برنامجنا لتعزيز القيمة المحلية المضافة».

وقد أسهم نجاح برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة التابع لـ «أدنـوك» في ضخ ما يزيد على 20,7 مليار دولار أميركي في الاقتصاد الإماراتي وتوفير أكثر من ألفي وظيفة في القطاع الخاص لمواطني الدولة منذ انطلاقه في عام 2018.

كما تطرق المجلس الأعلى للبترول إلـى كيفية استقطاب «أدنـوك» نحو 16,8 مليار دولار أميركي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2020 على الرغم من التحديات التي ألقت بظلالها نتيجة تفشي جائحة كورونا.

جدير بالذكر أن عملاق الطاقة، «أدنـوك»، تمكن من استقطاب ما يصل إلى 64,5 مليار دولار أميركي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 2016.

عقب موافقة المجلس الأعلى للبترول على قيام «أدنوك» بترسية مناطق لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز ضمن جولة المزايدة التنافسية التي أطلقتها أبوظبي في عام 2019، تستعد الشركة للإعلان عن الشركات الفائزة في عملية تقديم العطاءات. واستناداً إلى البيانات المتوافرة من الدراسات التفصيلية للنظام البترولي والمسوح السيزمية التي تم الحصول عليها من آبار الاستكشاف والتقييم، تشير التقديرات إلى أن المناطق الجديدة ضمن الجولة الثانية من المزايدة التنافسية تحتوي على موارد كبيرة تقدر بمليارات من براميل النفط وتريليونات من الأقدام المكعبة من الغاز الطبيعي.

«زيادة احتياطيات الدولة من موارد النفط التقليدية تؤكد على الجهود الجبارة التي تقوم بها الشركة للبحث عن فرص جديدة لتحقيق القيمة من مواردها الهيدروكربونية، ما يضمن تعزيز مكانتها بوصفها مزوداً عالمياً موثوقاً للطاقة على المدى البعيد».

معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر،
وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
الرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها

شركة أدنوك في أرقام

122 مليار
دولار أميركي
القيمة التي اعتمدت لزيادة الاستثمارات الرأسمالية للفترة 2021 - 2025

الاستثمارات الأجنبية المباشرة
منذ عام 2016

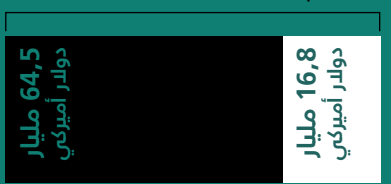

20,7 مليار
دولار أميركي
أُعيد ضخها إلى الاقتصاد الإماراتي نتيجة برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة

2000
فرصة عمل وفرها برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة في القطاع الخاص

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

وفي شهر نوفمبر من عام 2020، اتخذت الإمـارات العربية المتحدة خطوة مهمة نحو تحقيق هدفها المتمثل بالاكتفاء الذاتي من الغاز، وذلك بعد إعلان «أدنـوك» و«توتال» الفرنسية عن إنتاج أول كمية من الغاز غير التقليدي في الدولة، وذلك من امتياز حوض غاز الذياب غير التقليدي الموجود في الرويس بأبوظبي بعد عامين فقط من توقيع «أدنوك» و«توتال» اتفاقية امتياز وُصفت بأنها تاريخية وتعد الأولى من نوعها في المنطقة في مجال الغاز غير التقليدي. كما يمثل هذا الإنتاج المرة الأولى التي ينجح فيها مشروع لتطوير الغاز غير التقليدي في الشرق الأوسط بضخ إنتاجه إلى خط الأنابيب في مرحلة مبكرة من الجدول الزمني للمشروع.

وتسعى «أدنوك» إلى إنتاج مليار قدم مكعبة يومياً من موارد الغاز غير التقليدية قبل عام 2030.

يقول ياسر سعيد المزروعي، الرئيس التنفيذي لدائرة الاستكشاف والتطوير والإنتاج في أدنوك: «يمثل هذا الإنجاز علامة بارزة جديدة ضمن جهود استكشاف وتطوير موارد الغاز غير التقليدية في أبوظبي، وخطوة إضافية في تنفيذ استراتيجيتنا الشاملة للغاز والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة».

وأضـاف: «إن التقدم المتسارع في إنجاز مشروع غاز الذياب في الرويس يعكس نجاح الشراكة طويلة الأمد بين أدنوك وتوتال التي مكنتنا من تعزيز خبراتنا ومعرفتنا في مجال استكشاف وتطوير موارد الغاز غير التقليدية في أبوظبي، وتوفير فرص لخفض التكلفة وتعزيز الكفاءة. وسنواصل في شركة أدنوك المضي قدماً في تطوير هذا الامتياز والاستفادة من الإمكانات الهائلة التي يوفرها، وصولاً إلى تحقيق قيمة مستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها».

يُذكر أنه في عام 2019، أعلن المجلس الأعلى للبترول عن اكتشاف حقل غاز غير تقليدي سعته 160 تريليون قدم مكعبة قياسية. وتتمتع شركة توتال الفرنسية بحق امتياز بنسبة 40% في حقل الذياب بالرويس.

وفي شهر نوفمبر من العام الماضي، كشفت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، و«القابضة» إحدى أكبر الشركات القابضة على مستوى المنطقة، عن تعاونهما لتحفيز الصناعة ونمو قطاع البتروكيماويات من خلال مشروع «تعزيز» المشترك، وقائمة أولية بالمشروعات الاستثمارية المزمع تطويرها في مجمع الرويس للمشتقات البتروكيماوية التي تزيد قيمتها على 18 مليار درهم (5 مليارات دولار أميركي).

ووفقاً لوكالة أنباء الإمـارات (وام)، تعتزم «تعزيز» استكشاف المشروعات المحتملة لتصنيع عدد من المواد الكيميائية على نطاق عالمي، ما يوفر فرصاً إضافية للمستثمرين والشركاء للمشاركة في هذه المشروعات. وسيتم إنتاج معظم هذه المواد في دولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولـى، ومن المتوقع أن يزيد إجمالي الاستثمار في المشروعات على 11 مليار درهم (3 مليارات دولار أميركي).

من ناحية أخـرى، تستمر «أدنـوك» في تبني الذكاء الاصطناعي لضمان مستقبل أعمالها، حيث أنهت مؤخراً بنجاح المرحلة الأولـى من مشروعها للصيانة التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي الذي يعد أحد أكبر مشروعات الصيانة التنبؤية في قطاع النفط والغاز.

المصدر: شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)

← من خلال تكريس «أدنوك» التكنولوجيا المتطورة والرقمنة، أعلنت الشركة عن تحقيق خفض في التكاليف بقيمة 7,36 مليارات درهم في مجال حفر وتهيئة الآبار على مدى السنوات الخمس الماضية.

ويطبق المشروع تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل تعلم الآلة والتوأمة الرقمية لرصد الأصول وكفاءتها وتحليل البيانات، وبالتالي التنبؤ بالأعطال قبل حصولها لتجنب احتمالية توقف المعدات بشكل مفاجئ وتقليل فترات صيانة المعدات الطارئة وتعزيز الأمن والسلامة وخفض التكاليف، حيث من المتوقع أن تسهم الصيانة التنبؤية في خفض تكاليف الصيانة بنسبة تصل إلى 20%. كذلك يسهم المشروع في استدامة عمليات التشغيل وزيادة موثوقية الإنتاج.

في هذا الشأن، يقول عبدالمنعم سيف الكندي، الرئيس التنفيذي لدائرة الموارد البشرية والتكنولوجيا والدعم المؤسسي في «أدنوك»: «أسهم هذا المشروع في تحقيق فوائد تشغيلية كبيرة ووفورات في التكاليف، ونحن ملتزمون بالمضي قدماً في تبني التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والتوسع في استخدام تطبيقاتها لدعم جهودنا ومساعينا المستمرة التي تهدف للارتقاء بالأداء وتعزيز وزيادة القيمة من أعمالنا في مختلف مجالات ومراحل قطاع النفط والغاز».

وتكرس «أدنوك» التكنولوجيا المتطورة والرقمنة بما يسهم في تعزيز الكفاءة وتحسين اقتصاديات عمليات الحفر، حيث أعلنت الشركة عن تحقيق خفض في التكاليف بقيمة 7,36 مليارات درهم في مجال حفر وتهيئة الآبار خلال السنوات الخمس الماضية.

مع توقعات ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى أكثر من 105 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2030 ونمو قطاع البتروكيماويات بشكل مستمر حتى عام 2050 وإلى ما بعد ذلك، وتماشياً مع التوسع العالمي للطبقة المتوسطة، تتمتع «أدنوك» بمكانة بارزة للمحافظة على سمعتها، بوصفها أحد عمالقة قطاع الطاقة الرائدة حول العالم.

← معالي سهيل المزروعي، وزير الطاقة والبنية التحتية

← يعد مشروع الصيانة التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لدى «أدنوك» أحد أكبر مشروعات الصيانة التنبؤية في قطاع النفط والغاز.

نبض الأمان..

الطلب على أحدث المشروعات التطويرية لشركة الدار العقارية، فضلاً عن النتائج المبهرة خلال الربع الثالث من عام 2020، كل ذلك وأكثر يعكس مرونة قطاع العقار في أبوظبي.

يشهد قطاع العقارات في دول العالم كافة، تقلبات غير مسبوقة من حيث الأسعار والتسهيلات، غير أن المستثمرين والوسطاء في القطاع العقاري بدولة الإمارات العربية المتحدة أشادوا بقوة القطاع في أبوظبي، في ظل البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحفيز التنمية وزيادة جاذبية واستدامة هذا السوق في العاصمة الإماراتية.

وبحسب وكالة أنباء الإمارات (وام)؛ فقد باعت شركة الدار العقارية جميع الوحدات السكنية في مشروعها التطويري الجديد «نويا» في جزيرة ياس خلال أربع ساعات فقط من اليوم الأول لطرحها للبيع. وبذلك ارتفع إجمالي مبيعات الشركة لعام 2020 إلى ما يزيد على 3 مليارات درهم.

ويعد «نويا» ثاني مشروع سكني تقوم على تطويره شركة الدار العقارية بتكلفة إجمالية وصلت إلى 940 مليون درهم. ويتألف المشروع الموجود ضمن منطقة استثمارية من 510 وحدات سكنية، بما فيها فلل من 4 غرف نوم، ومنازل تاون هاوس بغرفتين أو ثلاث غرف نوم. ومن شأن هذا المشروع أن يوفر لساكنيه نمط حياة مترفاً على جزيرة ياس، الوجهة الأولى للاستجمام والترفيه في العاصمة وسهولة الوصول إلى قلب مدينة أبوظبي، ضمن أسعار معقولة تبدأ من 1,49 مليون درهم.

على نحو متصل، استقطبت جميع وحدات المجمع السكني التي أتيحت جميعها للتملك الحر جميع الجنسيات، ووصلت نسبة المشترين الإماراتيين إلى 60%، في حين بلغت نسبة المشترين من الجنسيات الأخرى 40%.

بشكل عام، جذب المشروع المتعاملين الأصغر سناً، حيث وصلت نسبة المشترين دون سن 45 عاماً إلى 50%، و20% للمشترين دون سن 30 عاماً، وهو أعلى مستوى لإقبال الشباب على مثل هذه المشروعات. علاوة على ذلك، شهد المشروع إقبالاً قوياً من الإناث بنسبة 25%.

يقول راشد العميرة، المدير التنفيذي للشؤون التجارية لدى شركة الدار العقارية: «إن الإقبال القوي على وحدات مشروع نويا يعد ثمرة التزامنا بتقديم العقارات المناسبة التي تواكب طلب السوق وتوقعات العملاء. كما يشكّل دليلاً ملموساً على قوة سوق العقارات في أبوظبي، والرغبة الكبيرة بالاستثمار في المشروعات المتميزة ذات الأسعار الجيدة في مواقع رئيسة، مثل جزيرة ياس».

في السياق ذاته، من المقرر أن تنطلق الأعمال الإنشائية لمشروع «نويا» في الربع الثاني من عام 2021 على أن يتم تسليم الوحدات في الربع الثاني 2023.

ويوفر المشروع مجموعة متنوعة من المرافق، مثل الحدائق المجتمعية، والمنشآت الرياضية، ومسبح يضم أقساماً مخصصة للبالغين والأطفال، ومنطقة للألعاب المائية، ونادٍ رياضي، وغرفة متعددة الاستخدامات. إضافة إلى قربه من المدارس، وملاعب الجولف، ووجهات التسوق والترفيه، والمتنزهات الفريدة في جزيرة ياس، بينما تشمل كل وحدة سكنية مساحة خارجية خاصة بها.

وأضاف العميرة: «باعتبارها واحدة من أبرز وجهات أبوظبي، تواصل جزيرة ياس اجتذاب مزيج متنوع من المتعاملين الذين يبحثون عن التوازن الصحيح بين جودة العقار والموقع المميز وأسلوب الحياة الراقي. ونفخر بإتاحة الفرصة أمامهم لشراء العقارات في مثل هذه المشروعات الفريدة».

وبوصفها مركزاً سكنياً وسياحياً متنامياً، تعد جزيرة ياس في أبوظبي من المناطق الأكثر جذباً بين العديد من المستثمرين والمواطنين والمقيمين، إذ تحفل بالعديد من الوجهات الترفيهية وغيرها. فهي موطن ملعب ياس لينكس للجولف وياس مول وعالم فيراري ومركز كلايمب ودو أرينا وشاطئ ياس وياس ووتروورلد وعالم وارنر برذرز.

↑↓ شركة الدار العقارية تمكنت من بيع جميع الوحدات السكنية بمشروعها التطويري الجديد «نويا» في جزيرة ياس خلال اليوم الأول من طرحها للبيع.

علاوة على ذلك، أصبحت الجزيرة المقر الرئيس لـ «twofour54» المدينة الحرة الرائدة للإعلام والترفيه في أبوظبي، والتي تشهد عمليات توسعة تستهدف استقطاب ما يزيد على 10 آلاف مهني من قطاع الإعلام.

ومن المجمعات التطويرية الأخرى على الجزيرة، مشروعات «ووترز أج» و«أنسام» و«ويست ياس» و«ياس إيكرز» و«مايان». ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام) تم إطلاق أكثر من 5 آلاف وحدة على مدى الأربع سنوات الماضية، بيع 87% منها، الأمر الذي يعكس استمرار جاذبية المجمعات السكنية على جزيرة ياس.

في هذا الشأن، يقول طلال الذيابي، الرئيس التنفيذي لشركة الدار العقارية: «تلتزم شركة الدار العقارية، بكونها المطور العقاري الرائد في أبوظبي، بالاستمرار في تقديم عقارات تواكب تطلعات السوق المحلي بشكل مستدام».

وأضاف الذيابي: «يعد إطلاق مشروع نويا دليلاً على الأسس الراسخة والمرونة التي يتمتع بها قطاع العقار في العاصمة والثقة التي يوليها المتعاملون لشركة الدار العقارية».

قبل الإعلان عن مبيعات مشروع نويا، أظهرت نتائج الربع الثالث من عام 2020 لشركة الدار العقارية نمواً كبيراً في الإيرادات بنسبة 30% على أساس سنوي لتصل إلى 2,1 مليار درهم. في حين سجلت إدارة المشروعات التطويرية نمواً بنسبة 101% على أساس سنوي في إيرادات الربع الثالث 2020 لتصل إلى 1,29 مليار درهم، أظهرت محفظة الدار مستوى عالياً من الاستقرار، على الرغم من بيئة العمل الحافلة بالتحديات التي فرضتها جائحة «كوفيد – 19»، واستقر معدل الإشغال عبر محفظة أصولها المتنوعة، السكنية والتجارية ومحفظة التجزئة، عند 87%. كما واصلت الشركة تسجيل دخل ثابت من أعمال إدارة المشروعات التطويرية لأطراف خارجية، ومن المتوقع توسعها بشكل أكبر.

وعن نتائج الربع الثالث من عام 2020 أفاد طلال الذيابي، بأن الشركة استفادت من اعتمادها على قطاعي أعمال رئيسين، يشتملان على محفظة ضخمة ومتنوعة

↓ تمتاز جزيرة ياس التي تعد موطناً لملعب ياس لينكس للجولف، بكونها مركزاً سكنياً وسياحياً.

«تلتزم شركة الدار العقارية، بكونها المطور العقاري الرائد في أبوظبي، بالاستمرار في تقديم عقارات تواكب تطلعات السوق المحلي بشكل مستدام».

طلال الذيابي،
الرئيس التنفيذي لشركة الدار العقارية

من الاستثمارات المدرة للإيرادات إلى جانب أعمال التطوير لمواقع رئيسة في أبوظبي، وأضاف: «يوفر هذا الأمر للشركة تدفقات نقدية قوية مع إمكانية توقع الإيرادات، إلى جانب تحقيق نمو كبير في الإيرادات والأرباح. وفي ضوء ميزانيتها العمومية وسيولتها النقدية القويتين، تواصل الشركة الاستثمار في المشروعات التطويرية قيد التنفيذ وتوسيع محفظتها الاستثمارية على حد سواء».

مما لا شك فيه أن محفظة الـدار لإدارة المشروعات التطويرية ستشهد توسعاً، خاصة بعد توقيع الشركة مذكرة تفاهم مع شركة أبوظبي القابضة (القابضة) في شهر أكتوبر الماضي. وبموجب هذه الاتفاقية ستتولى «الدار العقارية» إدارة وتنفيذ مشروعات رئيسة بقيمة إجمالية تصل إلى 30 مليار درهم، أكبرها مشروع مدينة الرياض ومشروع شمال بني ياس.

وتشمل الآلية قيام شركة الـدار العقارية بالإشراف الإداري على مشروعات شركة أبوظبي للخدمات العامة «مساندة» لضمان اتساق مشروعات البنية التحتية الحكومية الرأسمالية الحالية. وتنفذ «مساندة» حالياً مجموعة من المشروعات في مجالات متعددة، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية وإدارة المرافق.

إلى ذلك، توقعت «الـدار» إنهاء عملية انتقال إدارة المشروعات قبل نهاية 2020. وفي الوقت الذي كان يتم فيه التحضير لهذا العدد من مجلة «صوت الأعمال»، بادر مديرو الشركة إلى إتمام عملية الانتقال بشكل سلس، ما يضمن استمرار تطوير جميع المشروعات الحالية والمقرر تسليمها خلال السنوات الخمس المقبلة.

يقول محمد حسن السويدي، الرئيس التنفيذي لـ «القابضة»: «إن المكانة الرائدة والسجل القوي اللذين تتمتع بهما الدار في قطاع العقارات، من شأنهما أن يسهما في مواصلة تنفيذ مجموعة من المشروعات الحكومية البارزة في الإمـارة». وأضاف السويدي: «الأهم من ذلك، ستعمل على تنسيق العمليات التجارية والاستراتيجية في القطاع»، موضحاً أن هذه الاتفاقية تمثل على وجه الخصوص تقدماً لافتاً على صعيد تسريع تنفيذ مشروعات إسكان المواطنين والبنية التحتية الرئيسة في الإمارة.

من ناحيته، يقول طلال الذيابي: «تتماشى هذه الصفقة مع استراتيجيتنا التطويرية التي ستسهم في تعزيز نمو أرباحنا المستقبلية».

على نحو متصل، شهد قطاع العقار في أبوظبي نشاطاً ملحوظاً في شهر سبتمبر بعد إبرام شركة بترول أبوظبي

→ معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها.

→ محمد حسن السويدي، الرئيس التنفيذي لـ «القابضة».

↓ توقيع اتفاقية بين شركة الدار و«القابضة»، تقوم بموجبها الأولى بتولي إدارة وتنفيذ مشروعات رئيسة بقيمة إجمالية تصل إلى 30 مليار درهم.

الوطنية (أدنوك) شراكة طويلة الأمد مع تحالف يضم عدداً من المؤسسات الاستثمارية بقيادة شركة أبولو جلوبال مانجمنت (أبولو)، بقيمة إجمالية بلغت 20 مليار درهم (5,5 مليارات دولار أميركي). وعلى ضوء الاتفاقية يقوم التحالف الاستثماري الذي تقوده «أبولو» بالاستحواذ على حصة 49% في شركة أبوظبي للتأجير العقاري القابضة المحدودة المملوكة كلياً لـ «أدنوك»، في حين تحتفظ أدنوك بحصة الأغلبية، وهي 51%.

تتيح هذه الشراكة لـ «أدنوك» الاستفادة من عوائد إيجار مجموعة من أصولها العقارية، وذلك بموجب اتفاقية إيجار مدتها القصوى 24 عاماً.

يقول معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها: «توفر هذه الشراكة لأدنوك سيولة نقدية من أصول عقارية غير مرتبطة بأعمالها الأساسية لإعادة استثمارها في دعم وتمويل مشروعات ومبادرات النمو الاستراتيجي في أعمالها الرئيسة بمجال النفط والغاز».

وأضاف معاليه: «تتيح الهيكلة المبتكرة والمرنة لهذه الشراكة استقطاب أدنوك رؤوس أموال عالمية مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بحق التحكم وملكية أصولها العقارية لدعم أدائها المالي وتعزيز مرونتها النقدية. كما تستفيد هذه الشراكة من سجل أدنوك الناجح والمتميز في استقطاب مؤسسات استثمارية عالمية رائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي وترسيخ مكانتها وجهة مفضلة للاستثمار في مختلف الظروف وذلك بفضل البيئة الموثوقة والمستقرة ومنظومتها التشريعية المتميزة».

جدير بالذكر أن محفظة «أدنوك» العقارية المتنوعة تشمل وحدات تجارية وسكنية وأصول بنية تحتية اجتماعية تنتشر في مختلف أنحاء العاصمة الإماراتية أبوظبي.

Yas Holding LLC is a diverse business development and investment group based in Abu Dhabi. Established in 2006, Yas Holding has launched numerous investment initiatives which have been transformed into successful, profitable operations across a large range of growth sectors.

YAS HOLDING
ياس القابضة

Initially established as Emirates Advanced Investments Group in 2006 with a focus on Defence Industries, Healthcare and Training, the Group has grown to now encompass 60+ companies, operating in eight countries. These operating companies are structured into the following nine Divisions.

15 NUMBER OF YEARS SINCE THE GROUP WAS FOUNDED

12 THE NUMBER OF COMPANIES WHICH OPERATES INTERNATIONALLY

THE GROUP HAS GROWN FROM HUMBLE BEGINNINGS TO NOW ENCOMPASS **60+** OPERATING COMPANIES

1:9 1 GROUP 9 DIVISIONS

8 THE NUMBERS OF SUCCESSFUL JOINT VENTURES WITH MARKET-LEADING INTERNATIONAL PARTNERS ESTABLISHED SINCE INCEPTION

THE GROUP IS STAFFED BY MORE THAN **7500** HIGHLY SKILLED EMPLOYEES

80 THE NUMBER OF NATIONALITIES WHICH MAKE UP OUR EMPLOYEE POPULATION

FOR A GROUP THIS LARGE WE ARE PROUD TO BE **15%** EMIRATI

To find out more about the Yas Holding Group, or any one of our operating companies visit our website at ***www.yasholding.ae*** or email us at ***info@yasholding.ae.***

GSS GLOBAL SHARED SERVICES HOLDING · EAG ELITE AGRO · ASIT AL SHAHEEN INVESTMENTS TRADING · GHH GLOBALONE HEALTHCARE HOLDING · BCH BARAJEEL CONTRACTING HOLDING · UTH UNITED TECHNOLOGY HOLDING · UTD UNITED TRADING & DISTRIBUTION HOLDING · NEH NEBRAS EDUCATION HOLDING · SGH SELBAR GROUP HOLDING

مستقبل الغذاء

من خلال الاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الحديثة والحلول المبتكرة، تمكنت إمارة أبوظبي من تحقيق قفزات نوعية في التنمية الزراعية المستدامة.

تلقى استدامة الغذاء اهتماماً كبيراً على صعيد الدول كافة حول العالم، وقد تم رصد العديد من الجهود الوطنية للمؤسسات المحلية التي تتخذ من الابتكار والبحث العلمي وسيلة لمواكبة التطور في مختلف المجالات التي تستشرف مستقبل الزراعة في الدولة، والتي من شأنها تحفيز البحوث العلمية الزراعية وتطوير مشروعات رفيعة المستوى لدعم هذا القطاع الحيوي والمهم على الأرض والبحر وفي الفضاء.

وفي إطار خططه المتواصلة لتعزيز إمكانات وابتكارات التقنيات الزراعية المحلية، خصص مكتب أبوظبي للاستثمار حوافز مالية بقيمة 41 مليون دولار أميركي.

بموجب هذه الحزمة، ستحصل كل من «بيور هارفست سمارت فارمز»، و«فريش تو هوم»، و«نانوراكس» على حوافز دعم مالية وغيرها لتعزيز نموها في أبوظبي. وحسب وكالة الأنباء الإماراتية (وام)، ستسهم الأبحاث والتقنيات التي ستقوم بتطويرها هذه الشركات في تعزيز القدرات الحالية لمنظومة التقنيات الزراعية في

العاصمة الإماراتية. كما ستعمل على تعزيز ثقافة الابتكار في القطاع الزراعي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي المتنامية على مستوى العالم.

وتتضمن حزم الدعم المتاحة فرص استرداد نسب من الرواتب المخصصة لأصحاب الكفاءات والمهارات المرتبطة بالابتكار، ودعم النفقات الرأسمالية التي تخصصها هذه الشركات للتقنيات المتقدمة، إلى جانب الدعم المخصص للأراضي، وفواتير الخدمات المختلفة، والملكية الفكرية.

يُذكر أن شركة بيور هارفست التي تأسست في عام 2006 من المشروعات المحلية التي تستخدم أحدث التقنيات في إنتاج الغذاء، حيث تزرع الخضراوات والفاكهة في بيئة يمكن التحكم بدرجات حرارتها، وذلك في منطقة الناهل بأبوظبي.

يقول سكاي كرتز، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بيور هارفست: «إن دعم مكتب أبوظبي للاستثمار سيمكننا من مواصلة استثماراتنا في مجموعة أوسع من الحلول والابتكارات المحلية، كما يعد هذا التعاون خير برهان على تميّز نموذج أعمالنا، ودليلاً على رسالتنا الهادفة بالمساهمة بدور فعال في تحقيق الأمن الغذائي محلياً وعالمياً».

من جهتها، توفر «فريش تو هوم» عبر منصتها الإلكترونية للبقالة، مختلف المنتجات الطازجة والخالية من المواد الكيماوية. فالشركة تتمتع بتحكم كامل في سلسلة التوريد الخاصة بها، فضلاً عن المخازن والحلول اللوجستية، حيث تحصل على المنتجات الغذائية مباشرة من مصادرها عبر عمليات المزاد القائمة على الذكاء الاصطناعي. وستوظف الشركة الحوافز المقدمة عبر مكتب أبوظبي للاستثمار لتوسيع قدراتها على صعيدي العمليات التشغيلية والمعالجة البرية والبحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأوضح شان كادافيل، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي في «فريش تو هوم»، أن شركته تحرص على استخدام أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والزراعة الدقيقة لتعزيز الأمن الغذائي بأسلوب مستدام يضمن أفضل قيمة للمستهلكين والمزارعين والصيادين

← شان كادافيل، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي في «فريش تو هوم».

على حد سواء. وأضاف: «لتحقيق ذلك، سنقوم باستقطاب امتيازاتنا في أميركا في تقنية تبادل السلع الافتراضي المدعوم بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومنصتنا التسوقية الإلكترونية وتقنية الزراعة الدقيقة إلى أبوظبي، بهدف تعزيز الإنتاج الغذائي وتوزيعه في المنطقة».

وفي إنجاز كبير للإمارة، ستعمد شركة نانوراكس التي تتخذ من الولايات المتحدة الأميركية مقراً لها، إلى تدشين برنامج تجاري هو الأول من نوعه لأبحاث الفضاء المخصصة للتقنيات الزراعية، وسيكون مركز StarLab للزراعة الفضائية التابع للشركة في إمارة أبوظبي.

هذا، وتعد «نانوراكس» المستخدم التجاري الأكبر لمحطة الفضاء الدولية، وسيكون المركز الجديد بمنزلة مركز تجاري للأبحاث التي تركز على المعارف، وتطوير التقنيات حول الكائنات الحية والأغذية التي يتم إنتاجها في الفضاء من جهة، وفي البيئات الصحراوية والقاسية على الأرض من جهة ثانية.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات (وام) أنه سيتم تطبيق التقنيات الفضائية على حلول الزراعة الصحراوية في خطوة تهدف إلى مواجهة تحديات الأمن الغذائي والبيئي، والاستفادة من المعارف التي وصلت إليها البشرية من خلال عقود من استكشاف الفضاء.

في هذا الشأن، يقول ألين هربرت، نائب الرئيس الأول للاستراتيجية وتطوير الأعمال ورئيس شركة نانوراكس بدولة الإمارات العربية المتحدة: «بدأت معظم التقنيات المستخدمة في الزراعة الرأسية والحضرية والزراعة في البيئات المغلقة من أبحاث الفضاء قبل ثلاثين عاماً، ولدى شركة نانوراكس المؤهلات كافة التي تسمح لها بمزج هذه التقنيات وإعادة توظيفها في الأبحاث الفضائية مجدداً».

وأضاف هربرت: «إن الأبحاث الفضائية تحمل المفتاح لحل التحديات الكبيرة على الأرض، انطلاقاً من التغير المناخي ووصولاً إلى أمن الغذاء. ومركز StarLab للزراعة الفضائية في أبوظبي هو البداية فقط، إذ إننا نقوم ببناء فريق أبحاث وتطوير عالمي سيعمل على إنتاج وتسويق النباتات الحية والتكنولوجيا والمنتجات المبتكرة التي لن تقتصر على إحداث ثورة في الزراعة الصحراوية والمناخات الصعبة فحسب، بل ستعمد إلى تغيير قدرة البشرية على اكتشاف مكامن الكون».

↓ «فريش تو هوم» ستستثمر في تقنية الزراعة البحرية المبتكرة والأغذية المثلجة.

→ ألين هربرت، نائب الرئيس الأول للاستراتيجية وتطوير الأعمال ورئيس شركة نانوراكس بدولة الإمارات العربية المتحدة.

على نحو متصل، أفاد سعادة الدكتور طارق بن هندي، مدير عام مكتب أبوظبي للاستثمار، بأن إمارة أبوظبي تبذل جهودها للمضي قدماً في رؤيتها الرامية إلى تحويل الصحراء إلى أرض زراعية خضراء، وأضاف: «لقد نجحنا في إيجاد بيئة داعمة لازدهار ونجاح الأفكار الخلاقة، الأمر الذي أسهم في النمو السريع لقطاع التقنيات الزراعية في الدولة».

لقد تمكن مكتب أبوظبي للاستثمار من استقطاب سبع شركات متخصصة بالتقنيات الزراعية لتأسيس وتوسعة أعمالها في إمارة أبوظبي. ففي شهر سبتمبر الماضي، أعلن مكتب أبوظبي للاستثمار عن ضخ استثمار بقيمة 100 مليون دولار أميركي في أربع شركات متخصصة بالتقنيات الزراعية، هي شركات «آيروفارمز»، و«مزارع مدار»، و«آر إن زد»، و«آر دي آي».

وأشار الدكتور طارق بن هندي إلى أن الابتكارات التي طورتها الشركات التي حصلت على دعم مكتب أبوظبي للاستثمار في عام 2020، أصبحت تسهم في دعم إنتاج أكثر من 24 ألف مزرعة في إمارة أبوظبي.

وأضاف الدكتور ابن هندي: «ستضيف الشراكة مع بيور هارفست سمارت فارمز، وفريش تو هوم، ونانوراكس قدرات جديدة واسعة النطاق لمنظومتنا المتكاملة من الابتكارات الزراعية. نحن نتبنى الابتكار في سلسلة القيمة الزراعية، وهذا ينتج أثراً تراكمياً يعود بالفائدة على المزارعين والمبتكرين والشركات العاملة في منطقتنا والعالم».

كما شهد شهر سبتمبر أيضاً، الإعلان عن تدشين أكبر مزرعة داخلية في العالم في صحراء أبوظبي تحمل اسم «جرين فاكتوري الإمارات»، وهو مشروع مشترك بين «رينميكرز كابيتال انفستمينت» في الإمارات و«جرو جروب» التي تتخذ من هولندا مقراً رئيساً لها، وبقيمة إجمالية تبلغ 650 مليون درهم.

من شأن هذا المشروع الطموح والمبتكر الذي يجمع بين الزراعة العمودية والأفقية، إنتاج 10 آلاف طن من المنتجات الزراعية الطازجة سنوياً على مساحة من الأراضي تمتد إلى 17.5 هكتار ومنطقة زراعية تصل مساحتها إلى 160 ألف متر مربع. وسيتم زراعة الخضراوات في «جرين فاكتوري الإمارات» انطلاقاً من غرس البذور وحصدها وإنتاجها طوال العام. كما ستضم المزرعة مختبراً داخلياً للأبحاث والتطوير.

إلى ذلك، تختص الحلول الزراعية المبتكرة لدى «جرو جروب» في التغلب على التحديات المناخية في المناطق ذات درجات الحرارة المرتفعة أو المنخفضة والتي تحول دون عملية الإنتاج الغذائي.

وفي تصريح مشترك بين «رينميكرز كابيتال انفستمينت» و«جرو جروب»، أكدت الشركتان أنه أصبح بالإمكان الآن إنتاج الخضراوات عالية الجودة والخالية من مبيدات الآفات بالكامل، طوال العام وفي أي مكان في العالم.

وأضافت الشركتان: «سيشارك في أعمال المنشأة عدد من الشركات الرائدة في تكنولوجيا الزراعة الحديثة خلال عملية التشييد، مع زراعة أفضل الفصائل النباتية لأفضل الشركات الهولندية».

↓ استثمر مكتب أبوظبي للاستثمار 100 مليون دولار أميركي في أربع شركات متخصصة بالتقنيات الزراعية، هي شركات «آيروفارمز»، و«مزارع مدار»، و«آر إن زد»، و«آر دي آي».

مسرّعات الأعمال المستدامة

بينما يبحث العالم عن حلول للنمو الأخضر، تقود أبوظبي ركب التحول الإيجابي في قضايا المناخ.

تبحث وزارة التغير المناخي والبيئة على الدوام فرص تعزيز الاستدامة البيئية من خلال البرامج والمبادرات بهدف تعزيز توجه دولة الإمارات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وفي 12 ديسمبر عام 2017، في افتتاح قمة الكوكب الواحد، تم الإعلان عن مبادرة صناديق الثروة السيادية «كوكب واحد»، وهي عبارة عن تحالف دولي لصناديق الثروات السيادية بهدف إدراج قضايا التغير المناخي ضمن الاعتبارات الرئيسة، تحكم عملية اتخاذ القرار ودعم جهود العالم في حماية المناخ.

ومنذ ذلك الحين، وشبكة المستثمرين تستمر بالنمو، حيث انضمت شركة مبادلة للاستثمار إلى مبادرة صناديق الثروات السيادية «كوكب واحد»، خلال القمة الثالثة للرؤساء التنفيذيين لصناديق الثروة السيادية التي عُقدت افتراضياً في شهر نوفمبر العام المنصرم. وقد سلط التحالف الضوء على فرص الاستثمار في التعافي الأخضر من تفشي جائحة كورونا التي ستعود بالفائدة على البشر كافة والكوكب الأزرق.

فالاستثمار في الانتقال السلس لاقتصاد ذي انبعاثات أقل يعد من أبرز أهداف المبادرة التي تتطرق إلى المخاطر المرافقة للتغير المناخي عبر إدارة الأصول الضخمة وطويلة الأمد والمتنوعة.

وجاء في تقرير صناديق الثروات السيادية «كوكب واحد»، أنه بالنظر إلى أثر وآفاق الاستثمار طويل الأمد، تتسم صناديق الثروات السيادية بمكانة مميزة للترويج للمشروعات ذات القيمة طويلة الأمد، فضلاً عن مخرجات سوقية مستدامة.

يُذكر أنه في عام 2018 أعلنت صناديق سيادية لست دول، منها مكتب أبوظبي للاستثمار، عن إطار عمل فريد، لدعم مجموعات أصول كبيرة بقيمة 3 تريليونات دولار أميركي تتواءم وأهداف اتفاقية باريس بهدف تسريع الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون. أما اليوم فيتألف التحالف من 33 مؤسسة مالية بإجمالي أصول تبلغ 30 تريليون دولار أميركي.

وفي الوثيقة المصاحبة لإطار العمل لعام 2020، ذكر تحليل صناديق الثروات السيادية «كوكب واحد» أن للشركات العالمية دوراً محورياً في تحقيق اقتصاد عالمي خالٍ من انبعاثات الكربون بحلول عام 2050.

وذكر التحالف في تقريره أيضاً، أن الشركات تقود الاقتصاد العالمي نحو إنتاج السلع والخدمات للمجتمع. كما أن لها دوراً رئيساً في التحول من خلال عملياتها وتبني المعايير الدولية في سلسلة الصناعات والتوريد الخاصة بها.

وبوصفه مزوداً لرأس المال للشركات العالمية والأنظمة الاقتصادية المحلية والدولية، يتسم التحالف بمكانة متميزة للاستثمار في الشركات التي تقود ركب الحلول وتحفيز التحولات في الاستراتيجية لتتماشى بشكل أفضل مع الأهداف بمستقبل خالٍ من الانبعاثات الكربونية.

وبالتالي، يمكن لصناديق الثروات السيادية إدارة المخاطر الملموسة والتحولية والفرص المتاحة المتوافقة مع التغير المناخي، ما يتيح خلق حلول طويلة الأمد ذات قيمة مستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

على نحو متصل، ذكرت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن انضمام «مبادلة» للتحالف، سيتيح لها استثمار قدراتها وحضورها العالمي من أجل إحداث تغيير إيجابي.

وقد أصبحت «مبادلة» عضواً كامل العضوية في المنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية، وهو منظمة تطوعية تضم صناديق الثروة السيادية الملتزمة بالتعاون لتعزيز مجتمع صناديق الثروة السيادية العالمية، من خلال وضع أفضل الممارسات والحوار البناء وإجراء البحوث والتقييم الذاتي.

يقول أحمد سعيد الكليلي، الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والمخاطر لشركة مبادلة للاستثمار: «نؤكد من خلال انضمامنا لعضوية مبادرة الكوكب الواحد وعضوية المنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية، التزامنا بأخذ القضايا التي تمس البيئة والمجتمع والحوكمة بالاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نهج الشركة في إدارة محفظتها الاستثمارية».

وأضاف الكليلي: «تتيح لنا هذه الخطوة التعاون والتنسيق مع صناديق الثروة السيادية الأخرى من أجل تعزيز التزامنا بقضايا التغير المناخي والحوكمة والمسؤولية والشفافية».

هذا؛ وتواصل «مبادلة» إلى جانب شركاتها التابعة، مثل شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، وجهاز أبوظبي للاستثمار (أديا) في ريادة ركب الاستثمار بمصادر الطاقة المستدامة.

↑ «مصدر» أحد أعضاء التحالف الاستثماري لمشروع محطة دومة الجندل لطاقة الرياح بالمملكة العربية السعودية ذات الطاقة الإنتاجية البالغة 400 ميجاواط.

↓ يشكّل أسبوع أبوظبي للاستدامة الذي تستضيفه «مصدر»، منصة دولية رائدة لاستشراف وترسيخ التنمية المستدامة.

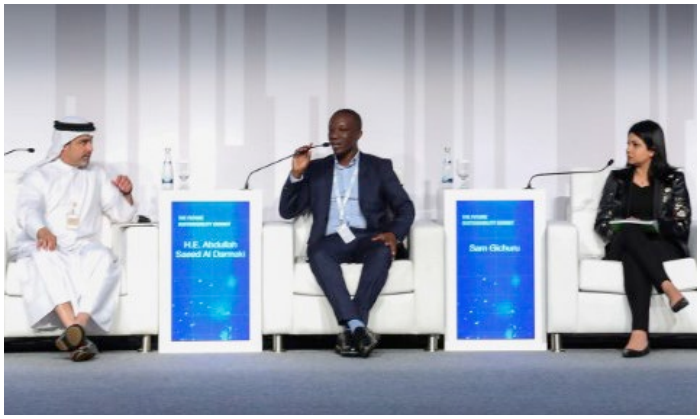

→ محمد جميل الرمحي، الرئيس التنفيذي لشركة مصدر.

↓ وصل مفاعل المحطة الأولى في براكة إلى 100% من طاقته الإنتاجية.

فقد استثمرت «مبادلة» نحو 19,9 مليار دولار أميركي في مشروعات الطاقة المتجددة بين أكثر من 30 دولة حول العالم. كما أنها أحد أعضاء تحالف الاستثمار بقيمة 2,25 مليار دولار أميركي في شركة تكنولوجيا القيادة الذاتية المملوكة لشركة ألفابيت، «بايمو».

كما تعد «مصدر» الشركة الوطنية المتخصصة في الطاقة النظيفة، إحدى أعضاء التحالف الاستثماري لمشروع محطة دومة الجندل لطاقة الرياح بالمملكة العربية السعودية التي تعد الأضخم من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وتبلغ طاقتها الإنتاجية 400 ميجاواط. ويتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري للمحطة في مطلع عام 2022.

علاوةً على ذلك، تعد شركة مصدر القلب النابض لمشروع شيبوك 1 في صربيا ومنطقة غرب البلقان. وتضم المحطة التي تصل قدرتها الإنتاجية إلى 158 ميجاواط 57 توربين رياح، وهي تعد الأكبر من نوعها على مستوى المرافق الخدمية في منطقة غرب البلقان.

من جهته، يعد جهاز أبوظبي للاستثمار (أديا) من أضخم صناديق الاستثمار حول العالم، باستثمارات تتنوع بين ما يزيد على 20 قطاعاً للأصول، بما فيها الطاقة المتجددة، حيث يمتلك حصصاً في ست محطات رياح بحرية بالمملكة المتحدة من شأنها تزويد 1,1 مليون منزل بالطاقة سنوياً، وهو ما يعادل إزالة 630 ألف سيارة من الطرقات.

وبالعودة إلى تقرير صناديق الثروات السيادية «كوكب واحد»، أشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى زخم الأعمال الذي شهدته الأعوام القليلة الماضية. فقد عزز جهاز أبوظبي للاستثمار في عام 2020، التزامه تجاه الطاقة النظيفة والمستدامة، إذ يملك أصولاً في مشروعات للطاقة المتجددة ذات قدرة إنتاجية إجمالية تبلغ 20 جيجاواط».

ففي العام الماضي فقط، دخل جهاز أبوظبي للاستثمار في شراكة مع «كابيتال داينمكس» الأميركية بمشروع يعد الأكبر في قطاع الطاقة المتجددة بغرب الولايات المتحدة الأميركية ذات قدرة إنتاجية تبلغ 2,6 جيجاواط وبقيمة استثمارية تصل إلى 800 مليون دولار أميركي في أصول تعاقدية وتحت تعاقدية.

كما يعد جهاز أبوظبي للاستثمار مستثمراً شريكاً في شركة جريت ريفر هايدرو في الولايات المتحدة الأميركية التي تمتلك وتدير خمس محطات لإنتاج الطاقة الكهرومائية في ولاية ماساتشوستس، وفيرمونت نيو هامبشاير صاحبة أكبر نظام كهرومائي في بريطانيا.

وسيكون الاقتصاد الأخضر، أو بالأخص التعافي الأخضر بعد «كوفيد - 19»، نقطة محورية ضمن فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة المزمع انطلاقه افتراضياً في الفترة من 18 حتى 21 يناير الحالي.

يشكّل أسبوع أبوظبي للاستدامة منصة دولية رائدة لاستشراف وترسيخ التنمية المستدامة، تحفز لدفع عجلة التنمية المستدامة في العالم أجمع، ويجمع تحت مظلته صانعي السياسات في المنطقة والعالم ورواد القطاعات وقادة الفكر، فضلاً عن رواد مجتمع الاستدامة العالمي.

وبحسب وكالة أنباء الإمارات (وام)؛ فقد تم حث الحكومات حول العالم لتبني جهود التعافي بما يتماشى ومبادرات التنمية المستدامة، حيث توقعت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) أنه بمضاعفة الاستثمارات السنوية في تحويل نظم الطاقة بما يصل إلى تريليوني دولار أميركي خلال السنوات الثلاث المقبلة فإن ذلك من شأنه أن يعزز إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1%.

يقول محمد جميل الرمحي، الرئيس التنفيذي لشركة مصدر: «سوف تسهم قمة أسبوع أبوظبي للاستدامة وغيرها من الفعاليات رفيعة المستوى التي تندرج ضمن هذه الفعالية، في صياغة أجندة الاستدامة العالمية للعام المقبل، حيث إن الاستدامة ستكون في صلب نقاشات التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد - 19».

وأضاف الرمحي: «إن الجمع بين قادة الحكومات والقطاعات ورواد التكنولوجيا من مختلف أنحاء العالم يمنحنا فرصة مهمة للمضي قُدماً في إنجاز عملية التحول ضمن قطاع الطاقة والتأكيد على أن النمو الأخضر يمكن أن يتحقق بالتوازي مع النمو الاقتصادي».

وتكمن استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة في رفع إسهامات الطاقة النظيفة من إجمالي الطاقة المنتجة لتصل إلى 50% حتى عام 2050. وبهذه المساعي خطت البلاد خطوة كبيرة مع الإعلان عن وصول مفاعل المحطة الأولى في براكة إلى 100% من طاقته الإنتاجية، وذلك في شهر ديسمبر الماضي.

وأشارت وكالة أنباء الإمارات (وام)، إلى أن هذا الإنجاز يجعل المحطة الأولى أكبر مصدر منفرد لإنتاج الطاقة الكهربائية في دولة الإمارات.

على نحو متصل، تسير الأعمال التطويرية لمحطات براكة للطاقة النووية السلمية ضمن جدولها الزمني، إذ من المتوقع أن تبدأ المحطة مرحلة التشغيل التجاري في بدايات العام الحالي.

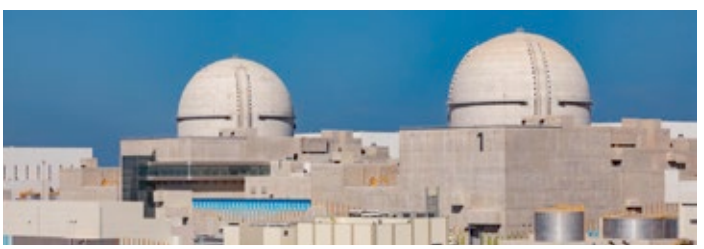

الإمارات وقيادة التنافسية حول العالم

الحكومة الإماراتية تتبنى قانوناً جديداً للتملك الأجنبي للشركات التجارية في البلاد، القرار الذي من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في الاقتصاد المحلي.

أشاد خبراء اقتصاد ورجال أعمال بالمرسوم الجديد، بشأن تعديل قانون الشركات الذي يعزز من جاذبية الإمارات العربية المتحدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات كافة. ومما لا شك فيه أن رفع التنافسية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ركائز الدولة في مساعيها لتعزيز التنوع الاقتصادي، وهي تسهم في تعزيز مكانتها وريادتها بوصفها وجهة جاذبة للاستثمار.

وبحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020، حافظت الإمارات العربية المتحدة على موقعها ضمن أفضل 10 دول في العالم، حيث تصدرت الدولة للعام الرابع على التوالي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما جاءت بالمرتبة التاسعة عالمياً بين أكثر الدول تنافسية. كذلك؛ حافظت على مكانتها ضمن نادي العشر الكبار في العالم، متقدمة على اقتصادات بارزة، مثل الولايات المتحدة الأميركية وإيرلندا وفنلندا ولوكسمبورج وألمانيا والمملكة المتحدة.

ويركز التقرير في تصنيفه على أربعة محاور رئيسة، تشمل الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية، ويندرج تحتها 20 محوراً فرعياً تغطي 338 مؤشراً تنافسياً. ووفقاً للنتائج التي أظهرها التقرير، سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة تحسناً ملحوظاً، حيث صعدت للمركز الأول عالمياً في 23 مؤشراً ومحوراً فرعياً، فيما جاءت ضمن المراكز الخمسة الأولى عالمياً في 59 مؤشراً، وضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً في 106 مؤشرات، من إجمالي المؤشرات التي يغطيها التقرير.

وفي تعقيبه على أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية، قال سعادة عبدالله ناصر لوتاه، مدير عام الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء: «إن دولة الإمارات وضمن الاستراتيجية الوطنية للاستعداد للخمسين، تمضي برؤية طموحة في استشراف المستقبل، وترسخ ثقافة التميز في أن تكون بمقدمة دول العالم في التنافسية على مختلف الصعد».

وأضاف سعادته: «تعكس التحولات المتسارعة في خريطة التنافسية العالمية والتطورات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، القدرات التنافسية للدول خلال السنوات القليلة الماضية. وبفضل توجيهات ودعم القيادة الرشيدة والجهود المتواصلة التي تقودها حكومة الإمارات لتعزيز القدرات التنافسية العالمية، نجحت الدولة في الاحتفاظ بموقعها ضمن الاقتصادات العشرة الأكثر تنافسية في العالم».

«تمضي دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الاستراتيجية الوطنية للاستعداد للخمسين، برؤية طموحة في استشراف المستقبل، وترسخ ثقافة التميز في أن تكون بمقدمة دول العالم في التنافسية على مختلف الصعد».

سعادة عبدالله ناصر لوتاه،
مدير عام الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الـ 14 عالمياً في الترتيب العام، متقدمةً على أستراليا والصين وألمانيا وفرنسا واليابان وبلجيكا، في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2020. ويقيس هذا المؤشر قدرة واستعداد الاقتصادات العالمية ضمن ثلاثة محاور رئيسة، هي المعرفة والتكنولوجيا والجاهزية المستقبلية.

يقول معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: «إن تحقيق دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عالمياً في مؤشر الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، يعد تأكيداً على يقين حكومة الإمارات الراسخ بأهمية الشراكة بين القطاعين، المبني على توجيهات القيادة الرشيدة بتعزيز دور القطاع الخاص بكونه أحد الأركان المهمة في اقتصاد الدولة».

وفي الوقت الحاضر، جاء إصدار قانون جديد يعزز قوانين الملكية الأجنبية للشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، داعماً للاقتصاد المحلي وباباً استثمارياً واسعاً أمام الأعمال الدولية والعالمية.

ففي الـ 23 من نوفمبر عام 2020، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مرسوماً بشأن تعديل قانون الشركات لتمكين تأسيس الشركات وإتاحة تملكها للأجانب بشكل كامل.

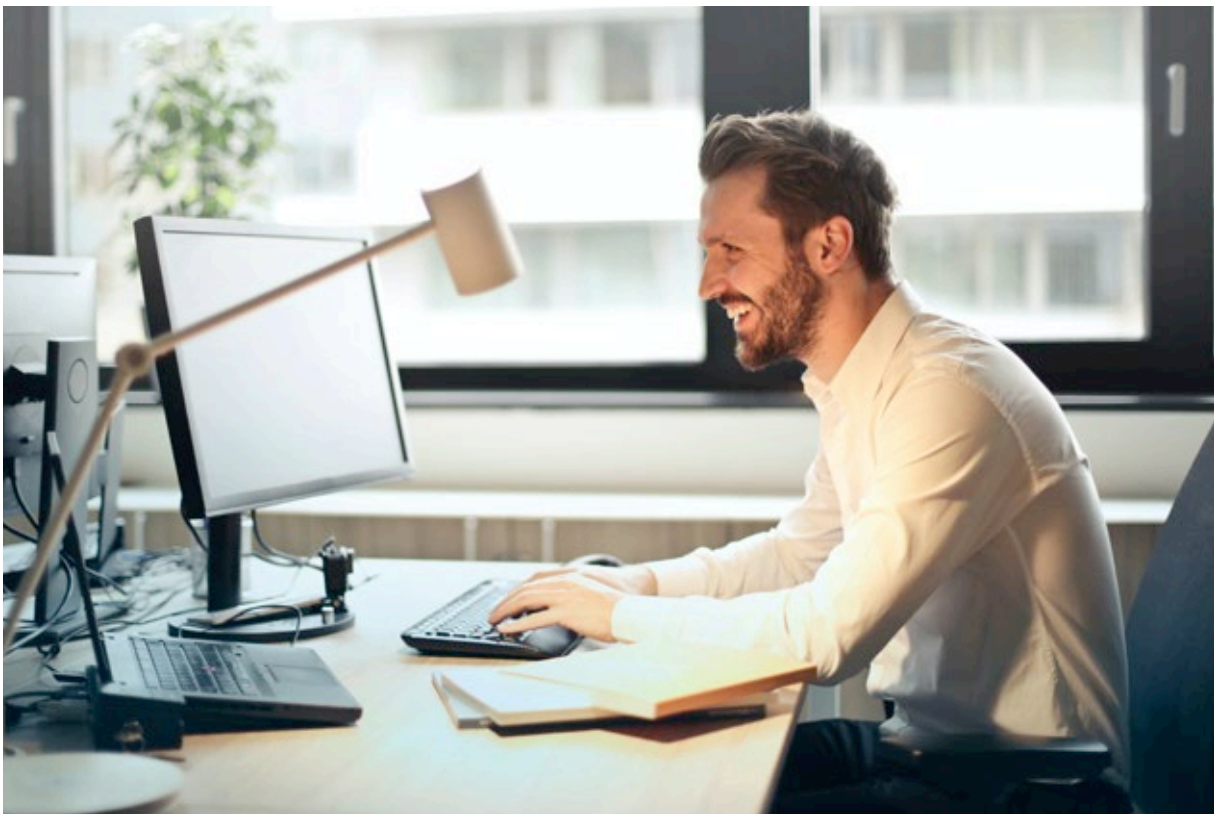

القانون الجديد الذي أصبح نافذاً في مطلع شهر ديسمبر الماضي، يشمل تعديلات جذرية على القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2015 حول الشركات التجارية، ويتيح لرواد الأعمال والمستثمرين الأجانب إمكانية تأسيس الشركات وتملكها بنسبة 100%. كما تم إلغاء الشرط الذي يُلزم الشركة الأجنبية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة.

وأتاح المرسوم بقانون للشركات القائمة تصويب أوضاعها بما يتفق مع أحكامه خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ العمل به، ويجوز تمديد تلك المهلة لمدد أخرى مماثلة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد.

وتضمنت التعديلات إعادة تنظيم بعض أحكام وقواعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة، وإلغاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومنح المرسوم بقانون السلطة المحلية المختصة صلاحيات تشمل تحديد نسبة معينة لمساهمة المواطنين في رأس مال أو مجالس إدارات جميع الشركات التي تؤسس في نطاق اختصاصها، والموافقة على طلبات تأسيس الشركات بخلاف الشركات المساهمة وتحديد الرسوم وفق الضوابط التي يعتمدها مجلس الوزراء.

كما يلزم المرسوم بقانون الشركة الراغبة في التحول إلى شركة مساهمة عامة - بعد موافقة الهيئة - ببيع ما لا يزيد على نسبة 70% من رأسمال الشركة بعد التقييم بدلاً من نسبة 30% الحالية عن طريق الاكتتاب العام، وإصدار أسهم جديدة بموجب قرار خاص بزيادة رأسمالها وطرحها للاكتتاب العام.

ومنح المرسوم بقانون مجلس الوزراء صلاحية تشكيل لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن السلطات المختصة، تختص باقتراح الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي، والضوابط اللازمة لترخيص الشركات التي تباشر أي نشاط من هذه الأنشطة.

↑↓ أصبح الآن بإمكان المستثمرين من غير الإماراتيين تملك أعمالهم بشكل كامل.

كما أجـازت التعديلات التصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعية العمومية شريطة الالتزام بالضوابط والشروط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن.

ومنح المرسوم بقانون هيئة الأوراق المالية والسلع صلاحية وضع الضوابط والإجـراءات لتقييم الحصص العينية، وسجل أسماء المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية للشركة.

علاوة على ذلك، أجاز تعيين أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة من غير المساهمين ومن دون تحديد نسبة معينة. كما أجاز عزل رئيس، أو أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة، أو أي من إدارتها التنفيذية من مناصبهم في حال صدر حكم قضائي يثبت ارتكابهم أعمال غش، أو إساءة استعمال السلطة، أو القيام بإبرام صفقات، أو تعاملات تنطوي على تعارض مصالح بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

وأجـاز المرسوم بقانون قيام مساهم أو مساهمين مجتمعين برفع دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة باسمهم ونيابة عن الشركة ضد أي طرف ذي صلة بالشركة عن الأضرار التي لحقت بالشركة. وفيما يختص بأحكام وضوابط زيـادة رأسمال الشركة المساهمة أو إنقاصه، أجاز المرسوم بقانون قيام الشركة بالموافقة على زيادة رأسمالها عن طريق إصدار السندات أو الصكوك وتحويلها إلى أسهم في رأسمالها.

وذكرت وكالة أنباء الإمـارات (وام)، أن هذه الخطوة تعكس الرؤية الاستشرافية التي تتبناها الإمارات لتطوير القطاع الاقتصادي ورفده بعوامل النمو والتقدم والتي يأتي على رأسها توفير بيئة تشريعية خصبة تواكب المتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

على نحو متصل، أعلنت حكومة دولة الإمارات مؤخراً عن تغييرات جذرية في برنامج منح الإقامة الذهبية للمقيمين التي بدأ تنفيذها مطلع شهر ديسمبر الماضي.

وبهدف استقطاب والمحافظة على الخبراء والمواهب من الكوادر البشرية ضمن مختلف القطاعات والمجالات العلمية في الدولة، يتم منح فئة مختارة إقامة ذهبية للمقيمين لمدة 10 سنوات. ومن ضمن التغييرات الحديثة، يتم منح الإقامة الذهبية إلى الحاصلين على شهادات الدكتوراه، وجميع الأطباء، والمهندسين في مجالات هندسة الكمبيوتر والإلكترونيات والبرمجة والكهرباء والتكنولوجيا الحيوية، والمتفوقين والحاصلين على معدل تراكمي 3.8 وأكثر في الجامعات المعتمدة بالدولة.

كما سيتم منح الإقامة الذهبية للحاصلين على شهادات تخصصية في الذكاء الاصطناعي، أو البيانات الضخمة، أو علم الأوبئة والفيروسات إضافة إلى أوائـل الثانوية العامة في الدولة مع أسرهم.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، تأتي هذه الخطوة في إطار جهود حكومة الإمارات لخلق بيئة جاذبة ومشجعة على نمو ونجاح الأعمال للمستثمرين والمبدعين ورجال الأعمال والموهوبين، ودعم التنوع والنمو الاقتصادي واستقطاب أصحاب العقول والمواهب الاستثنائية ليكونوا شركاء دائمين في مسيرة التنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

إضـافـة إلـى ذلـك، أجـازت «اقتصادية أبوظبي» للمقيمين طلب الحصول على رخصة المهن الحرة لنحو 48 نشاطاً اقتصادياً، حيث كانت سابقاً تقتصر فقط على مواطني الدولة.

جـاء الإعـلان عـن قـرار الـرخـص الجديد فـي شهر نوفمبر الماضي، ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات يتيح هذا القرار للأفراد ممارسة أنشطة أعمالهم من مقر الإقامة، أو أي مقر آخر يتم التصريح به، بحيث تخضع للأحكام العامة للمؤسسة الفردية.

يقول سعادة راشد عبدالكريم البلوشي، وكيل الدائرة: «إن هذا القرار يسهم في تفعيل دور المواطنين وغير المواطنين لتنشيط مساهمتهم في قطاع الأعمال على

«من شأن القانون الجديد أن يحفز بيئة الأعمال والاستثمار في أبوظبي ويخلق فرص عمل حرة وفق تخصصات معينة تحقق القيمة المضافة لقطاع الأعمال».

سعادة راشد عبدالكريم البلوشي،
وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي

↓ أجازت «اقتصادية أبوظبي» للمقيمين طلب الحصول على رخصة المهن الحرة لنحو 48 نشاطاً اقتصادياً.

مستوى إمارة أبوظبي، ما من شأنه أن يحفز بيئة الأعمال والاستثمار في أبوظبي ويخلق فرص عمل حرة وفق تخصصات معينة تحقق القيمة المضافة لقطاع الأعمال».

ومن النشاطات التي يمكن ممارستها ضمن رخصة المهن الحرة تصميم الأزياء والملابس، وتنسيق الزهور الطبيعية والصناعية، واستوديوهات التصوير، وتصوير الحفلات والمناسبات، وتصوير الفيديو الشخصي، وتنظيم الحفلات والمناسبات، وتغليف الهدايا، وتصميم المجوهرات والحلي الثمينة، وتصميم مواقع الشبكة المعلوماتية، وخدمات التصميم وإدارة المشروعات، وترجمة المطبوعات والخط والرسم، والاستشارات الإحصائية، والإرشاد الزراعي، وإدارة العمليات التسويقية.

إضافة إلى الاستشارات في مجال معدات وأجهزة الحاسب الآلي والعقارات ومكاتب الاستشارات القانونية وفي مجال العلاقات العامة والجودة والمعايير والتقييس ومقاومة الآفات وتطوير المشاريع والمشتريات والتراث والتجهيزات الفنية والتقنية والأبنية الخضراء وتقنية المعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية والموارد البشرية والسياحة والترفيه والدراسات الإدارية والسلامة الغذائية وتصميم السلع والفنون الجميلة وفن الرسم والإخراج المعماري والخدمات البحرية، إلى جانب الاستشارات في مجال تطوير أسلوب الحياة والدراسات التسويقية والدراسات البرلمانية والخدمات المصرفية والتسويقية في مجال الطاقة وفي مجال الفضاء والاستشارات اللوجستية.

إن من شأن توفير رخصة المهن الحرة لغير المواطنين أن يعود بأثر إيجابي على قطاع الخدمات في العاصمة الإماراتية أبوظبي، حيث إن النشاطات الاقتصادية المدرجة ضمن هذا الترخيص أغلبها تقني أو أنه يتعلق بالخدمات. كما سيمكن الخبراء التقنيين أيضاً، من تبني نشاطات حرة بعد ساعات الدوام الرسمية. إلى جانب عدم الاضطرار إلى تعيين جميع الاختصاصات التي يتم الاحتياج لخدماتها أحياناً، وتحسين دخل شرائح مختلفة من المجتمع، مثل المتقاعدين وربات البيوت والطلبة وغيرهم من المواطنين وغير المواطنين.

↑↓ من النشاطات التي تشملها رخصة المهن الحرة تصميم الأزياء والملابس والمجوهرات.

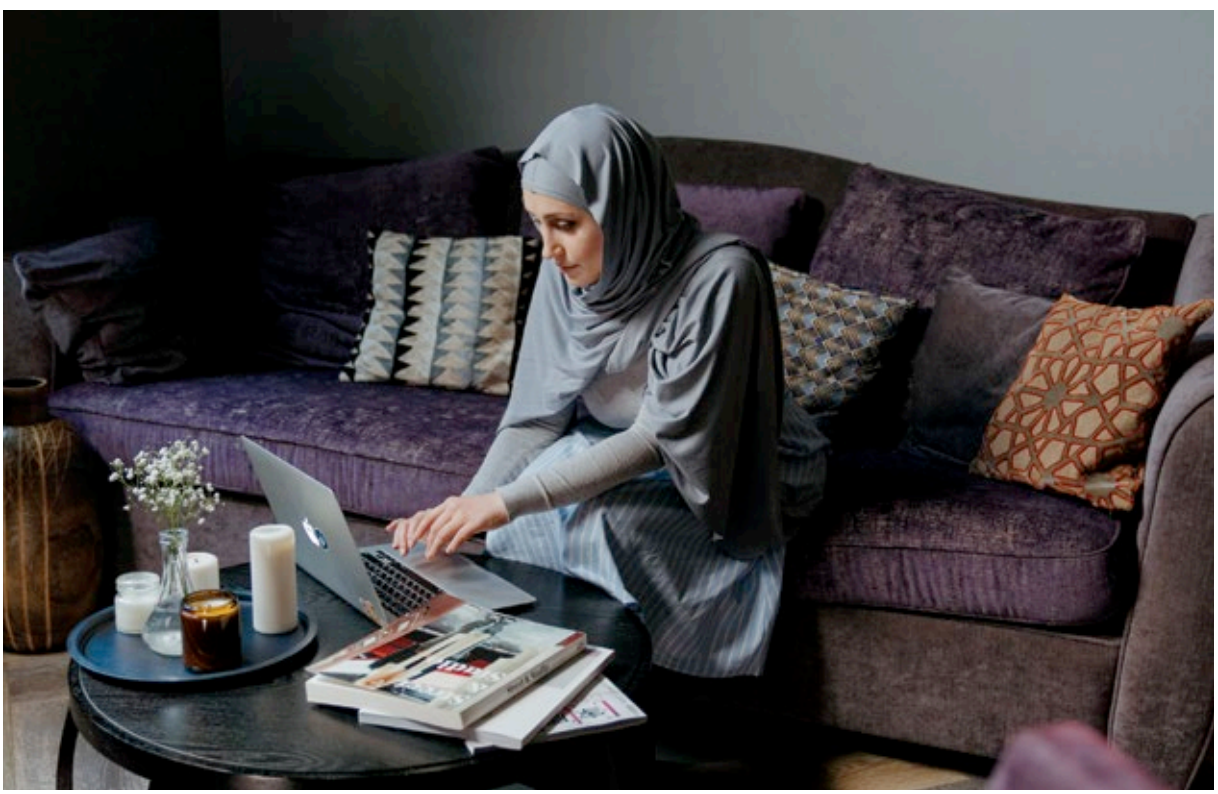

آفاق ثنائية مشتركة للنمو

دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر في مد جسور التعاون البنّاءة مع أوزبكستان في ظل رؤية مشتركة لتحقيق المزيد من النمو والنجاحات على صعيد المجالات كافة.

شهدت العلاقات الثنائية بين دولة الإمـــارات العربية المتحدة وجمهورية أوزبكستان في الآونة الأخيرة، دفقاً كبيراً مع توقيع عدد من اتفاقيات التنمية الاقتصادية والشراكات، وذلك تزامناً مع زيارة معالي سردار عمر زاقوف، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الاستثمارات والتجارة الخارجية لجمهورية أوزبكستان، إلى الدولة في شهر نوفمبر العام الماضي.

وقد بحث سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة الذي استقبل معالي سردار عمر زاقوف والوفد المرافق له في قصر الوطن، سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتنميتها بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات الاستثمارية والاقتصادية.

وفي لقاء آخر منفصل، اجتمع معالي سردار عمر زاقوف بكل من معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد، ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، وسعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الدولية ومحمد حمدان الزعابي مدير إدارة الترويج التجاري بالوزارة.

وأوضح معالي عبدالله بن طوق المري أن الحكومة الإماراتية تنظر إلى جمهورية أوزبكستان باعتبارها إحدى الوجهات الاقتصادية المهمة في منطقة آسيا الوسطى، وأضاف معاليه: «نحن حريصون على بناء شراكة اقتصادية وتجارية مثمرة معها، نظراً لما يتمتع به البلدان من علاقات ثنائية متميزة تقوم على أسس من الصداقة والاحترام والمصالح المشتركة».

خلال اللقاء، أشار معاليه إلى التطور الكبير في العلاقات التجارية بين البلدين، حيث تضاعفت قيمة التبادلات التجارية غير النفطية بنسبة 113%، ووصلت إلى 689,2 مليون دولار أميركي في عام 2019، مقارنة بما يصل إلى 323,9 مليون دولار أميركي في عام 2018، مع إبداء توقعات كبيرة باستمرار التجارة بين البلدين في النمو.

كما ناقش المسؤولون من البلدين، فرص التعاون في مجالات الصناعة والطاقة المتجددة والخدمات المالية والزراعة والأمـن الغذائي والنقل والطيران والسياحة. وقد أكد معالي سـردار عمر زاقـوف، بحسب وكالة أنباء الإمارات (وام)، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد شريكاً استراتيجياً مهماً لأوزبكستان في المنطقة، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة من شأنها أن تشهد نقلة نوعية في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية في ضوء الجهود الكبيرة التي يبذلها الجانبان لدعم المبادرات كافة التي من شأنها تحفيز القطاع الخاص لدخول الأسواق واستكشاف الفرص وإمكانات الشراكات المطروحة في البلدين.

وعلى هامش هذه الزيارة، التقى معالي سردار عمر زاقـوف أيضاً، محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية، حيث بحث الطرفان العلاقات الثنائية وسبل تنميتها وتطويرها في مختلف المجالات، بما فيها تعزيز التعاون بين الحكومة الأوزبكستانية والصندوق، فضلاً عن استكشاف الفرص الاستثمارية المشتركة وإمكانية توسيع آفاقها.

فقد استثمر صندوق أبوظبي للتنمية على مدى السنوات القليلة الماضية، ما يقرب من 380 مليون درهم في السوق الأوزبكستاني، حيث يمتلك الصندوق 75% من شركة أبوظبي أوزبك للاستثمار التي تم تأسيسها في عام 2019 برأس مال قدره 100 مليون دولار أميركي، وذلك لبحث

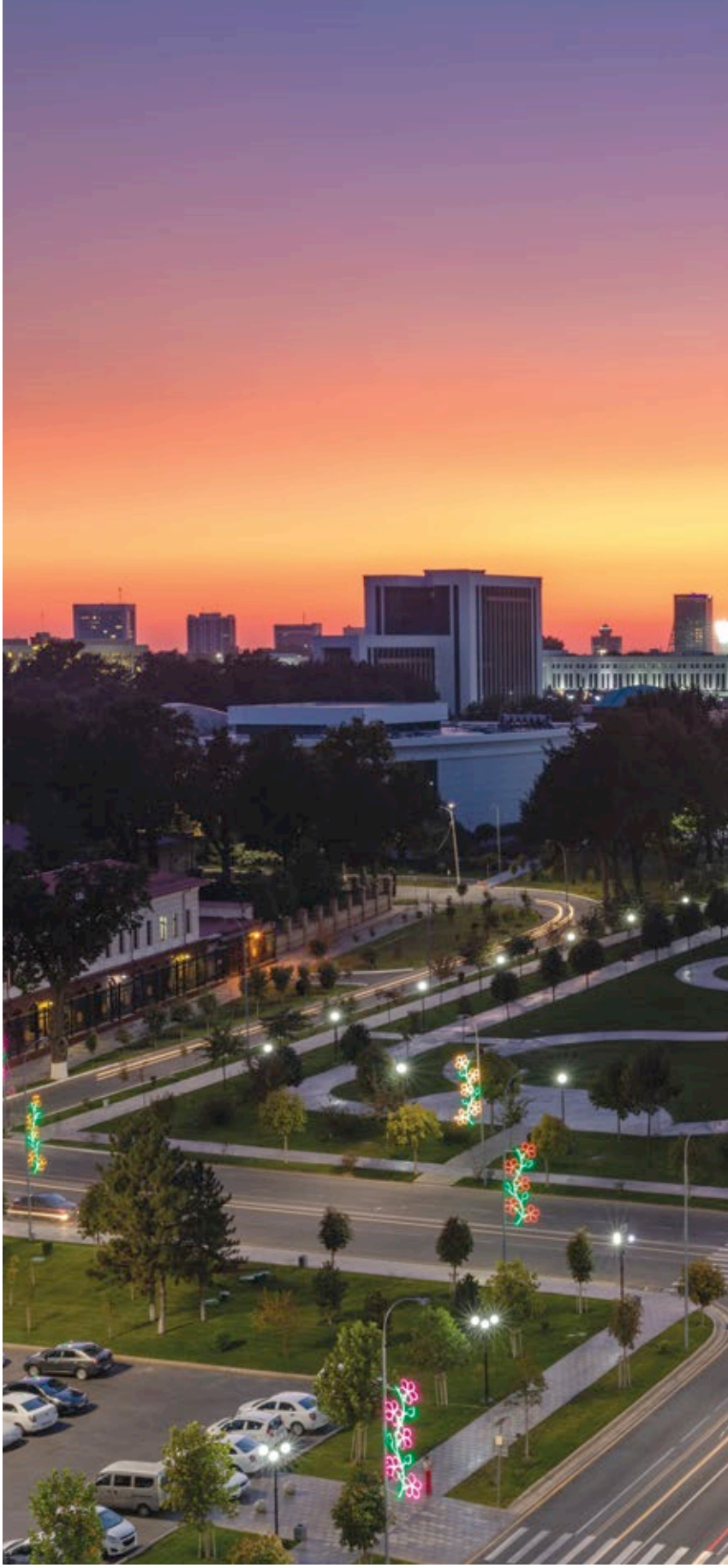

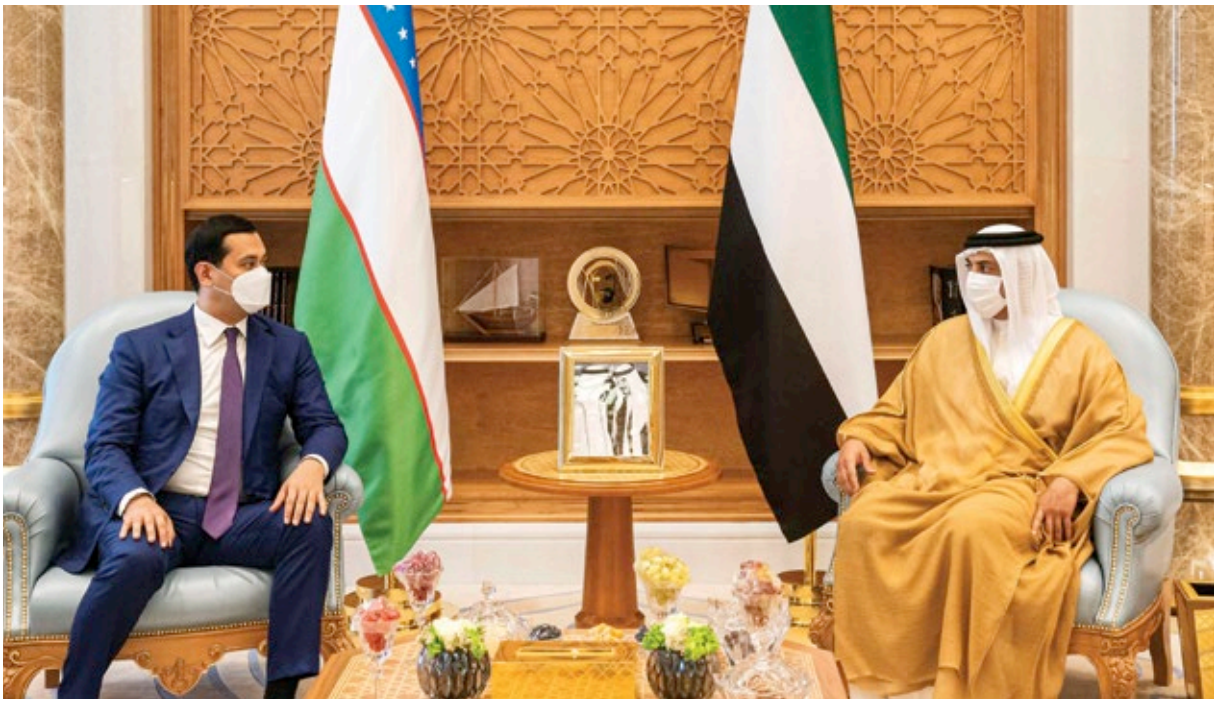

↑ سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، خلال استقبال معالي سردار عمر زاقوف، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الاستثمارات والتجارة الخارجية لجمهورية أوزبكستان.

الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، بما في ذلك السياحة والزراعة والنقل والتمويل. كما تعاونت الشركة مع بنوك محلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

على نحو متصل، ناقش الطرفان بشكل مطول، فرص التعاون المستقبلية، حيث أفاد مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية، بأن الصندوق يسعى إلى توسيع نطاق استثماراته في مختلف القطاعات وغالباً ما يبحث إمكانات تمويل مشروعات البنية التحتية الجديدة التي من شأنها الإسهام في التنمية المستدامة لأوزبكستان.

الجدير بالذكر أن صندوق أبوظبي للتنمية قام بتمويل مشروع لتطوير البنية التحتية في سمرقند بقيمة 18,4 مليون درهم، إضافة إلى مشروعات صيانة طرق عامة في إقليم قراقل باغستان بقيمة 3,7 ملايين درهم.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، أشاد معالي سردار عمر زاقوف بالدور الريادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، متمثلاً في صندوق أبوظبي للتنمية الذي يعمل على مساعدة الدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية، وأضاف معالي زاقــوف: «ستسهم الشراكات الاستثمارية بين الجانبين في دعم الاقتصاد وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة».

علاوة على ذلك، شهد كل من معالي سردار عمر زاقوف ومحمد سيف السويدي توقيع مذكرة تفاهم بين شركة أبوظبي أوزبك للاستثمار وموانئ دبي العالمية بهدف تعزيز التعاون الاستثماري المشترك في أوزبكستان، خاصة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العلاقات الثنائية بين البلدين قد دخلت مرحلة جديدة، وذلك في عام 2019، حيث شهد شهر مارس من ذلك العام، إعفاء مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من تأشيرة الدخول المسبقة للسفر إلى أوزبكستان. وقبل نهاية العام نفسه، اتفقت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة، على تصميم وتمويل وتشييد وتشغيل أول مشروع مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص للطاقة الشمسية في أوزبكستان.

وفي شهر أبريل من عام 2019 أيضاً، دخل البلدان في شراكة استراتيجية تدعم فيها دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة للتعاون في مجالات التحديث الحكومي بأوزبكستان وتعزيز أدائها في مختلف القطاعات، الأمر الذي يعكس نجاح حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها أنموذجاً يجسد الحوكمة الحديثة والمتطورة.

وتشمل الاتفاقية التي تمتد لثلاث سنوات، مجموعة من المحاور التي تركز على تبادل المعرفة والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في مختلف القطاعات، بما في

↓ المقر الرئيس لشركة أبوظبي أوزبك للاستثمار.

↑ مسؤولون حكوميون خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة التي ستعمل شركة مصدر بموجبها على تصميم وتمويل وتشييد وتشغيل أول مشروع مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص للطاقة الشمسية في أوزبكستان.

↗ معالي محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء.

ذلك بناء القدرات وتطبيق أفضل الممارسات في الأعمال الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تدشين عدد كبير من فرق العمل الإماراتية - الأوزبكستانية وإطلاق مجموعة من المبادرات المشتركة وتدريب ما يصل إلى 2094 موظفاً حكومياً في أوزبكستان من خلال 59 ورشة عمل يقدمها 60 خبيراً.

إلى ذلك، مهدت الاتفاقية الطريق أمام إطلاق مبادرة التطبيقات الحكومية الهادفة إلى تأهيل ما يزيد على 300 ألف طالب أوزبكستاني في 100 جامعة مختلفة، للمشاركة في تطوير وتصميم تطبيقات ذكية للخدمات خاصة بالحكومة، فضلاً عن إطلاق مبادرة «مليون مبرمج أوزبكي» التي توفر برامج تدريبية وشهادات دولية في مجالات البرمجة، إلى جانب تنظيم «منتدى القيادات النسائية» في أوزبكستان.

ونتيجة للنجاح المبهر الناجم عن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، شهدت المبادرة توسعاً في شهر سبتمبر من العام الماضي، لتشمل 25 قطاعاً، بما في ذلك الاقتصاد والصناعة وحاضنات الأعمال، وتتضمن إطلاق 147 مبادرة للتحديث الحكومي في أوزبكستان.

كما شمل توسع مجالات التعاون زيادة نسبة صادرات الأغذية من الخضراوات والفاكهة من أوزبكستان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشجيع الشركات الإماراتية المتخصصة في مختلف المجالات الصناعية، على فتح فروع ومصانع لها في جمهورية أوزبكستان، وتعزيز قطاع الاقتصاد الإسلامي والاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة

«تنظر الحكومة الإماراتية إلى جمهورية أوزبكستان باعتبارها إحدى الوجهات الاقتصادية المهمة في منطقة آسيا الوسطى. ونحن حريصون على بناء شراكة اقتصادية وتجارية مثمرة معها، نظراً لما يتمتع به البلدان من علاقات ثنائية متميزة تقوم على أسس من الصداقة والاحترام والمصالح المشتركة».

معالي عبدالله بن طوق المري،
وزير الاقتصاد

في هذا القطاع سريع التطور، والعمل على زيادة معدلات التدفق السياحي بين البلدين.

وقد أشاد معالي محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء، بجهود فرق العمل المشتركة من البلدين التي تعمل بروح الفريق الواحد لتنفيذ محاور الشراكة الاستراتيجية، والتي تؤكد نجاح نموذج التعاون الثنائي المثمر وعمق العلاقات بين البلدين وقيادتيهما الذي انعكس في العديد من الإنجازات خلال ما يزيد على عام من الشراكة الفاعلة، حيث يواصل البلدان ترسيخ نموذج عالمي في التعاون الحكومي يعود بالخير على الشعبين الصديقين.

على نحو متصل، وقّع كل من الاتحاد لائتمان الصادرات وشركة التأمين على الصادرات والواردات الأوزبكستانية (UZBEKINVEST) في شهر أكتوبر عام 2020، اتفاقية تفاهم لتنمية التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدين، وذلك عبر بحث وتعزيز الفرص المشتركة في مجال تصدير السلع والخدمات.

ووفقاً لوكالة الأنباء الإماراتية (وام)، فمع إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من منتجات ائتمان الصادرات والتمويل وتأمين الاستثمار، فإن الشركات المصدرة العاملة في كلا البلدين ستستفيد بشكل كبير من هذه الشراكة.

يقول ماسيمو فالسيوني، الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد لائتمان الصادرات: «إن الموارد المتنوعة في أوزبكستان والتطويرات المستمرة في أسواقها تسهم في الازدهار والنمو الاقتصادي للبلاد».

وأضاف فالسيوني: «لطالما كانت هناك علاقات تجارية متينة بين أوزبكستان ودولة الإمارات العربية المتحدة على مر السنين. وهذا التحالف يمثل نقلة نوعية في العلاقات الثنائية بين البلدين. نحن سعداء بهذه الشراكة الاستراتيجية التي من شأنها أن تفتح آفاقاً واسعة للتعاون المشترك وتبادل حلول حماية ائتمان الصادرات والتمويل التي ستدعم مجتمع الأعمال والتصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة».

من جانبه أكد رستم عظيموف، المدير العام لشركة التأمين على الصادرات والواردات الأوزبكستانية أن هذا التحالف الجديد يمثل أنموذجاً عالمياً للتحالفات سيفيد الأفراد والشركات على المدى الطويل.

بحث فرص تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين مجتمعي الأعمال في أبوظبي وفنلندا

في إطار توثيق وتعزيز العلاقات الثنائية بين أبوظبي وفنلندا، استقبل سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، سعادة ماريانا نيسيلا سفيرة جمهورية فنلندا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة والوفد المرافق لها، في مقر مبنى الغرفة بأبوظبي.

وبحضور السيد عبدالله غرير القبيسي والسيد هلال محمد الهاملي، نائبي مدير عام الغرفة، رحّب سعادة المهيري بسفيرة فنلندا، مثمناً زيارتها الغرفة التي من شأنها الإسهام في تعزيز أُطر التعاون التجاري والاستثماري بين مجتمعي الأعمال في البلدين الصديقين، بما يعود بالنفع على اقتصادهما.

في بداية اللقاء، أشاد سعادة المهيري بالعلاقات المتميزة التي تجمع دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فنلندا على الصعد كافة، لا سيّما المرحلة الماضية التي شهدت تطور العديد من الشراكات المهمة في مجالات حيوية، مثل الابتكار، وريادة الأعمال، والتعليم، إلى جانب الشراكات التجارية والاستثمارية القائمة، مؤكداً حرص غرفة أبوظبي على الارتقاء بها وتعزيزها، وتنمية مجالات التعاون المشترك.

كما لفت مدير عام غرفة أبوظبي إلى الدور الذي تقوم به الغرفة في دعم مؤسسات القطاع الخاص، مستعرضاً الجهود الدؤوبة التي تبذلها غرفة أبوظبي بهدف الارتقاء بقطاع الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً وفي إمارة أبوظبي خاصة، من خلال رفد مجتمع الأعمال في العاصمة الإماراتية بخدمات استثنائية ذات طابع عالمي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. مؤكداً في هذا السياق استعداد غرفة تجارة وصناعة أبوظبي لتقديم جميع أشكال الدعم للشركات الفنلندية الراغبة بالاستثمار في الإمارة.

وأكّد سعادة المهيري أن القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأهمية دور القطاع الخاص بوصفه شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية، ولم تدخر جهداً في سبيل توفير الدعم والزخم الذي يحتاجه هذا القطاع ليصبح شريكاً فاعلاً في إرساء دعائم اقتصاد مستدام، متنوع ومرن، فضلاً عن حرصها على توفير المنظومات والتشريعات القانونية الملائمة لتهيئة المناخ المناسب للأعمال وتحفيز الفرص الاستثمارية على أوسع نطاق، لافتاً بهذا الصدد إلى حرفية الدولة في التعامل مع جائحة «كوفيد - 19»، حيث نافست الإمارات العربية المتحدة بإمكاناتها، الكثير من أنظمة الرعاية الصحية حول العالم، إلى جانب ريادة الدولة في تبني الحلول الرقمية الحديثة في وقتٍ أصبحت التكنولوجيا من أهم مؤشرات التطور الاقتصادي لدول العالم.

من جانبها، أشادت سعادة ماريانا نيسيلا بحفاوة وحُسن الاستقبال خلال زيارتها غرفة أبوظبي التي تُجسد مدى عمق العلاقات الودية التي تربط البلدين الصديقين.

وأكدت سعادتها أيضاً، أهمية مواصلة الجهود العملية لتوثيق وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي واستغلال الفرص الاستثمارية المحتملة التي يمكن أن يوفرها المستثمرون الفنلنديون في العديد من المجالات بدولة الإمارات العربية المتحدة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وغيرها.

وأعربت سعادتها أيضاً، عن تطلعها إلى تكثيف وتبادل الزيارات بين غرفة أبوظبي ورجال الأعمال الإماراتيين ونظرائهم في جمهورية فنلندا بما يخدم اقتصاد البلدين.

مجلس سيدات أعمال أبوظبي يوقّع اتفاقية تعاون مع دائرة الثقافة والسياحة

وقع مجلس سيدات أعمال أبوظبي التابع لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، ودائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي اتفاقية تفاهم وتعاون مشترك تهدف إلى دعم علاقات الشراكة والتعاون بين الطرفين من خلال الترويج للفعاليات والنشاطات والمبادرات الخاصة بهما، وتحديداً فيما يتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات، إلى جانب تعزيز قدرة المرأة في تنمية المجتمع ونشاطاته الاقتصادية.

وأشارت سعادة مريم محمد الرميثي، رئيس الهيئة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي إلى أن توقيع هذه الاتفاقية، يمثل امتداداً لالتزام المجلس بدعم بناء الشراكات والاتفاقيات الاستراتيجية مع المؤسسات الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، وتحقيقاً لإحدى مبادرات الخطة الاستراتيجية الخمسية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي 2020 - 2024، الأمر الذي من شأنه الارتقاء بقيمة الخدمات المقدمة للعضوات في مجلس سيدات أعمال أبوظبي، وتوفير أعلى مستوى من التطور والتقدم وتعزيز الفرص أمامهن، وترسيخ مكانتهن في سوق الأعمال.

وأضافت سعادة الرميثي: «إننا نتطلع من خلال شراكتنا مع دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، إلى الاستفادة بأقصى قدر من خبرة الدائرة وإمكاناتها المتوفرة في سبيل تحفيز السيدات وتحقيق الريادة في قطاع الأعمال وتعزيز الدور الفاعل لسيدات الأعمال الشابات في تحقيق التطوّر الاجتماعي والاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال أهم قطاعات الأعمال، وهي السياحة والثقافة».

كما شددت سعادتها على تحقيق رؤية مجلس سيدات أعمال أبوظبي كونه أحد أهم الجهات المؤسسية الرائدة والداعمة للمرأة الإماراتية والنهوض بدورها في القطاع الخاص وتمكينها لتصبح شريكاً رئيساً في التنمية الاقتصادية المستدامة في إمارة أبوظبي.

وقد وقّع مذكرة التفاهم سعادة سعود عبدالعزيز الحوسني، وكيل دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي بالإنابة الذي أوضح أن اتفاقية التفاهم مع مجلس سيدات أبوظبي استكمال لجهود الدائرة في مجال دعم وتمكين المرأة لإبراز إسهاماتها في جهود الدولة التنموية المختلفة، وأضاف سعادته: «يتماشى توقيع هذه الاتفاقية مع أهداف مجلس المرأة في الدائرة الذي أطلقناه مؤخراً، والذي سيتولى الإشراف على جميع الاستراتيجيات والسياسات والخطط المرتبطة بتطوير وقيادة المرأة الإماراتية في الدائرة، واقترام الأفكار وطرح المبادرات التي من شأنها تحقيق أهداف المرأة الإماراتية والعمل على تنفيذها، ورصد المشكلات والتحديات التي تواجه المرأة الإماراتية في مكان العمل ومعالجتها، فضلاً عن تمكينها ترسيخاً لما حققته بوصفها أنموذجاً يُحتذى في القيادة في المجالات كافة، وتعزيز دورها في المجتمع، ودعم تمثيلها في مؤسسات القطاعين العام والخاص، والفعاليات والأنشطة ذات العلاقة بعمل الدائرة بإمارة أبوظبي، وإعداد المخططات من أجل تكريس إمكانات وطاقات المرأة الإماراتية كافة واستثمارها في تحفيز الدور الريادي في صنع القرار والتعلم والنمو تماشياً مع التطورات العالمية».

واستطرد بقوله: «فخورون بهذا التعاون اليوم ونتطلع إلى تحقيق أهدافه وبنوده بما يُسهم في تسليط الضوء على جهود قيادتنا الرشيدة في مجال دعم وتمكين المرأة. كما أننا نفخر جداً بإنجازاتهن وشراكاتهن المهنية الملهمة وما قدمنه من عطاء في جميع المجالات».

دعم دور المرأة في مسيرة أبوظبي لتنمية الاقتصاد والثقافة

وقّعت الشيخة الدكتورة شما بنت محمد بن خالد آل نهيان رئيس مجلس إدارة مؤسسات الشيخ محمد بن خالد آل نهيان الثقافية والتعليمية، وسعادة مريم الرميثي رئيس مجلس سيدات أعمال أبوظبي، مذكرة تفاهم افتراضياً، من أجل النهوض بدور المرأة الإماراتية في القطاع الخاص وتمكينها لتصبح شريكاً رئيساً في التنمية الثقافية والاقتصادية الشاملة والمستدامة لإمارة أبوظبي.

في هذا الشأن أوضحت الشيخة الدكتورة شما بنت محمد بن خالد آل نهيان أن التوعية ونشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار في مجالات القطاع الخاص وتعزيز دور الفئات المستهدفة هو ما تهدف إليه إدارة المؤسسات لتحقيق استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

وسيقوم الطرفان بموجب هذه الاتفاقية بتبادل الدراسات والبحوث والاستشارات الاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية. إضافة إلى مشاركة المبادرات والمؤتمرات والملتقيات الاقتصادية والثقافية المحلية والإقليمية والدولية الخاصة بالفئات المستهدفة لطرفي الشراكة، والإسهام في استقطاب وتأهيل الكوادر العاملة من الإناث بين الطرفين، بهدف ضمان استمرارية الأعمال.

وقد أشادت الشيخة الدكتورة شما بنت محمد بن خالد آل نهيان، بتجربة المرأة الإماراتية في ريادة الأعمال وتحقيق النجاحات في المجال الاقتصادي، ما يعد مردوداً إيجابياً كبيراً لدور القيادة الرشيدة في منح المرأة الفرصة لتحقيق ذاتها، وتمكينها من المشاركة في نواحي الحياة السياسية والنيابية والاقتصادية كافة. فقد خطت المرأة الإماراتية خطوات واسعة سبقت الكثير من المجتمعات نحو تحقيق ذاتها، وتحقيق التطور والتقدم للمجتمع الإماراتي.

من ناحيتها، أكدت سعادة الرميثي أن المجلس يهدف إلى تفعيل دور ومشاركة سيدات ورائدات الأعمال والمبدعات في القطاع الخاص، وأضافت: «إن توقيع هذه المذكرة يأتي امتداداً لالتزام المجلس بدعم بناء الشراكات والاتفاقيات الاستراتيجية مع المؤسسات الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها».

إضافة فئة جديدة إلى جائزة الشيخ خليفة للامتياز

خلال عقد اللجنة العليا لجائزة الشيخ خليفة للامتياز اجتماعها الافتراضي الثاني عبر التقنيات المرئية، أعلن سعيد عبدالجليل الفهيم، رئيس اللجنة العليا لجائزة الشيخ خليفة للامتياز، عن إطلاق النموذج 2021 للجائزة لهذا العام في دورتها التاسعة عشرة، وذلك بحضور سعيد عبدالجليل الفهيم، رئيس اللجنة العليا للجائزة، وكل من أعضاء اللجنة العليا للجائزة الدكتور محمد راشد الهاملي، ومحمد عمر عبدالله، والدكتور محمد سالم الظاهري، ويوسف علي، وسعادة محمد هلال المهيري عضو اللجنة ومدير عام غرفة أبوظبي، والبروفيسور الهادي التيجاني المنسق العام للجائزة.

وبُني النموذج على أحدث التجارب الفنية والإدارية المعمول بها محلياً وعالمياً، وذلك لضمان خريطة متكاملة للطريق ذات طراز عالمي فريد تمكن المشاركين والمقيّمين على حد سواء من التواصل في عالم ما بعد جائحة «كوفيد - 19» بكفاءة وفاعلية أعلى.

يُذكر أن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي أطلقت برنامج جائزة الشيخ خليفة للامتياز للمرة الأولى في عام 1999، بهدف تعزيز التعاون ورفع القدرات التنافسية بين الشركات والمؤسسات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي من خلال تبني مناهج وأفكار تقوم على الجودة التنافسية والتميز المؤسسي، إضافةً إلى تبني معايير دقيقة وقياس أداء الشركات على الصعيدين المالي والعملي.

وقد أشار سعادة محمد هلال المهيري، مدير عام غرفة أبوظبي عضو اللجنة العليا للجائزة، إلى قيام برنامج جائزة الشيخ خليفة للامتياز باستكمال جميع الخطوات اللازمة للتحول الرقمي الكامل، مؤكداً سعادته أن الدورة التاسعة عشرة الحالية ستُجرى بصورة افتراضية وذكية بعد وضع البنية التحتية المناسبة لذلك.

وأشاد الفهيم بجهود الفريق الفني للجائزة في المبادرة الاستباقية للتعامل مع الوضع العالمي الجديد وإثبات الرشاقة والمرونة المتوقعة لقيادة القطاع الخاص نحو آفاق أرحب من الجودة والتميز المؤسسي.

من ناحيته، يقول البروفيسور الهادي التيجاني: «إن الدورة الحالية للجائزة أصبحت في مراحلها الأخيرة، وقد تم تسلم جميع الطلبات من المشاركين كافة، وسيتم البدء قريباً في أعمال التقييم والتحكيم. ومن المتوقع أن تكتمل جميع برامج الجائزة بحلول شهر فبراير الذي سيتم خلاله تنظيم الحفل الختامي لجائزة الشيخ خليفة للامتياز».